مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL-MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

دراسة بعنوان

البطالة وآثارها على حقوق الإنسان

(الخريجون الجامعيون في قطاع غزة أُنموذجاً)

وحدة الأبحاث والمساعدة الفنية

يناير/ كانون الثاني 2018م

ملخّص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على تداعيات مشكلة البطالة في قطاع غزة بخاصةٍ في صفوف الخريجين الجامعيين والخريجات، وتأثيرها على حقوق الإنسان المكفولة في المواثيق والشرائع الدولية، من وجهة نظر الخريج. وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية، واستخدمت أداة المقابلة الجماعية من خلال المجموعات البؤرية. وقد تكوّن مجتمع البحث من مجموع الخريجين الجامعيين والخريجات في مختلف التخصصات، وتمّ اختيار عينة عشوائية تُمثّل محافظات غزة كافة من كلا الجنسين حيث عقدت (10) مجموعات بؤرية "مركزة" مع عدد (120) من الخريجين والخريجات، بلغ مجموع الذكور فيها (60) خريج، ومجموعة الإناث (60) خرّيجة، حيث وجهت إليهم أسئلة موحدة أعدّت مسبقاً.

وأظهرت نتائج الدراسة أن معدلات البطالة مرتفعة بشكل كبير جداً في أوساط الخريجين، وخلقّت آثاراً اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية تجاوزت تأثيراتها الخريحين الذين يواجهون انتهاكات منظمة لحقوق الإنسان، وانخفضت معها مستويات المعيشة بشكل ملحوظ، لتطال تأثيراتها المجتمع ومقوماته الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. وتشير الدراسة إلى أن أبرز الحقوق المنتهكة هي: الحق في الزواج وتكوين أسرة، والحق في العمل، والحق في تولي الوظائف العامة.

كما أشارت الدراسة إلى أن البطالة تُولّد شعوراً بالإحباط والعزلة الاجتماعية، والأرق والتوتر الدائم، والخوف من المستقبل، لدى الخريجين كونهم أصبحوا عبئاً على أسرهم والمجتمع. ويشكل الاحتلال الإسرائيلي تحدياً رئيساً لجهة خلق فرص عمل، أما التحدي الآخر فيتمثل في تراكم تأثيرات أحد عشر عاماً من الانقسام الداخلي، وإبقاء قطاع غزة خارج دائرة الفعل والتخطيط التنموي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في معالجة مشكلة البطالة في قطاع غزة، خاصةً في صفوف الخريجين/ ات الجامعيين/ ات. وأوصت الدراسة بضرورة تحرك المجتمع الدولي والوفاء بالتزاماته القانونية لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة؛ كونه يضع العراقيل كافة أمام تحقيق التنمية. والعمل على توفير أشكال الدعم والمساندة للقطاعات الاقتصادية، والإسراع في توفير مدخلات الإنتاج من المواد الخام، وضمان حرية التبادل التجاري. كما أوصت الدراسة بضرورة الإسراع في إتمام خطوات المصالحة الداخلية، بما يحقق وحدة النظام السياسي وتفعيل مؤسساته، تمهيداً لمعالجة جذرية للقضايا والأزمات. والإسراع في توحيد الأنظمة والقوانين والإجراءات، بما يضمن حماية وتعزيز مباديء حقوق الإنسان، والتي من بينها الحق في العمل والحق في مستوى معيشي لائق. كما توصي الدراسة بتعزيز الاهتمام الحكومي بالبطالة، خاصةً في صفوف الخريجين الجامعيين، والعمل على جمع بيانات ومعلومات حول الخريجين وظروفهم المعيشية وإرشادهم لمجالات العمل وتوفير الموارد المالية. والقيام بتدخل فعلي وحقيقي من قبل الحكومة لتنشيط الحركة الاقتصادية، خاصةً بعد الأزمات التي تعرض لها قطاع غزة على مدار السنوات الماضية. والعمل على إنشاء صندوق خاص بالخريجين والخريجات بحيث توفر له الحكومة الموارد المالية اللازمة، ودعم ورعاية المشاريع الصغيرة وتشجيع الأفكار الريادية، بموازاة زيادة الحوافز لهؤلاء الخريجين. واتخاذ التدابير الكفيلة بمعالجة قضايا الفساد والواسطة والمحسوبية، وضمان مبدأ الكفاءة وتكافؤ الفرص بين الجميع، واحترام معايير النزاهة والشفافية. وتفعيل دور وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل في مراجعة التخصصات التي أُشبعت بالخريجين، والموائمة بين التخصصات المطروحة من ناحية ومتطلبات سوق العمل من ناحية أخرى، وتشجيع الطلبة على التوجه نحو التخصصات المهنية والتقنية.

فهرس المحتويات

ملخّص الدراسة..... 2
الفصل الأول..... 4
الإطار العام للدراسة..... 4
مقدمة عن الدراسة:..... 4
1. استعراض الظروف السياسية والاقتصادية:..... 5
2. البطالة في قطاع غزة:..... 9
2.5 واقع البطالة في قطاع غزة:..... 15
3. بطالة الخريجون الجامعيون في قطاع غزة:..... 17
الفصل الثاني..... 22
الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للبطالة..... 22
الفصل الثالث..... 27
بطالة الخريجين والخريجات في محافظات غزة وآثارها على حقوق الإنسان..... 27
1. سمات عينة الدراسة:..... 28
2. تحليل النتائج ومناقشتها:..... 29
2.1 الحق في العمل:..... 29
2.2 الحق في الزواج و تكوين أسرة:..... 32
2.3 الحق في الحياة والسلامة الشخصية:..... 33
2.4 الحق في الصحة:..... 34
2.5 الحق في السكن:..... 36
2.6 الحق في مستوى معيشي ملائم:..... 37
2.7 الحق في التعليم:..... 38
الفصل الرابع..... 43
النتائج والتوصيات..... 43
توصيات الدراسة..... 46

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

يأتي اهتمام مركز الميزان لحقوق الإنسان في دراسة البطالة وآثارها على حقوق الإنسان: (الخريجون الجامعيون في قطاع غزّة أنموذجاً)، في سياق جهوده الرامية إلى تسليط الضوء على واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبهدف دفع الجهات الحكومية للقيام بواجباتها ومسؤولياتها لاحترام التزاماتها الناشئة عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لاسيما وأن فلسطين انضمت إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي ينبغي عليها الشروع في خطوات فعالة للوفاء بالالتزامات المعترف بها في العهد خاصةً الحق في العمل.

وتُعدّ البطالة من أبرز التحديات، وأخطر المشاكل الاقتصادية التي تواجه التمتع بحقوق الإنسان، حيث تتجاوز التمتع بالحق في العمل لتتشابك مع جملة من الحقوق الأخرى كالحق في الصحة والحق في التعليم، والحق في الزواج وتكوين الأسرة، وجملة الحقوق الأخرى. وتتجاوز خطورة آثار البطالة الفرد نفسه إلى المجتمع، بانعكاسها على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كونها تدفع مؤشرات الفقر والجريمة والعنف بأشكاله المختلفة إلى مستويات خطيرة.

وبالرغم من أن المجتمع الفلسطيني غني بالموارد البشرية المؤهلة والمدربة، إلا أن جملة من العوامل في البيئة العامة حالت دون الاستفادة من هذه الموارد مما أثّر على واقع حقوق الإنسان، وأوجه الحياة العامة للفلسطينيين.

تسعى هذه الدراسة للوقوف على مدى تأثير البطالة على واقع حقوق الإنسان في قطاع غزة، خاصةً بطالة الخريجين الجامعيين، وتداعياتها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. هذا بالإضافة إلى التعرف على وجهات نظر الخريجين إزاء الدوافع والأسباب وسبل التخفيف من حدتها. وتكمن أهمية الدراسة كونها تتعلق بمشكلة لطالما خضعت للدراسة من زاوية المؤشرات والبيانات الكمية، دون الخوض في عمق المشكلات الإنسانية والآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأزمة البطالة، وأثرها على الخريجين ومستقبل المجتمع برمته.

عليه تحاول الدراسة إظهار انعكاس البطالة على جملة الحقوق المكفولة وفقاً للاتفاقيات والمعاهدات الدولية بالاستناد إلى المنهج العلمي. ويتركز تحليل الدراسة في الآثار السلبية للبطالة بين صفوف الخريجين على حقوقهم الأساسية، خاصة التي تعترض مستقبل الشباب/ ات الخريجين/ ات، بغية تذكير الجهات الرسمية وغير الرسمية بخطورة استمرار هذا الواقع وتحفيزهم، وحثهم لتكثيف الجهود في سبيل معالجتها.

وفيما يتعلق بالأداة المستخدمة فقد اعتمدت الدراسة المقابلات الجماعية: (المجموعات البؤرية) مع الخريجين الجامعيين والخريجات في قطاع غزة، حيث عقدت (10) مجموعات بؤرية "مركزة" مع (120) من الخريجين والخريجات الذين يقطنون محافظات قطاع غزة الخمس، بواقع مجموعتين من كل محافظة– وذلك للإجابة عن أسئلة موحدة، سعياً لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها.

1. الظروف السياسية والاقتصادية:

واجه قطاع غزة أوضاعاً انعكست على الحالة الاقتصادية منذ قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي باحتلال الأراضي الفلسطينية في العام (1967م). وتعاملت سلطات الاحتلال مع السكان وفقاً لقرارات عسكرية من بين أهدافها عزل قطاع غزة عزلاً تامّاً عن جمهورية مصر العربية آنذاك، وجعل قطاع غزة سوقاً للمنتجات الإسرائيلية. ومن ناحية أخرى تقزيم الاقتصاد الوطني بحيث يعجز عن استيعاب القوى العاملة. وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بالاستعانة بالعمال الفلسطينيين عند الحاجة إليهم فقط، واقتصرت الحاجة على أنواع محددة من المجالات التي تتناسب مع احتياجاتها الخاصة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أنشأت المستوطنات على أراضي قطاع غزة، وسيطرت على الموارد وضيقت الخناق على قطاعات مهمة مثل الزراعة جراء سحب المياه الجوفية والانتفاع بها، وأصبح حفر آبار المياه الفلسطينية مقتصراً على أغراض الشرب فقط، ما انعكس على مستوى الإنتاج الزراعي في القطاع، وهذه الممارسات وأثرها على المستقبل دفع عدداً من السكان للهجرة سعياً وراء لقمة العيش.

وتتلخص الآثار الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ العام (1967م)، في مضاعفة عوامل نكوص التنمية، وتتسم هذه العملية بالتضييق على استغلال الموارد الطبيعية ما يُسهم في تراجع القدرة الإنتاجية المحلية، وإحداث تضخم في الخدمات غير المرتبطة بالإنتاج، وبالتالي إضعاف القدرة الاستيعابية المحلية للقوى العاملة. وهذه القيود تسببت بدورها في عدم استقرار النمو الاقتصادي، الذي بات يعتمد بدرجة مبالغ فيها على الإنفاق الاستهلاكي المولد للاستيراد. كما خلقت بيئة أعمال غير مواتية للاستثمار وللإنتاج المحلي، وأصبح الاقتصاد الفلسطيني مرتبطاً بالاقتصاد الإسرائيلي الذي يتحكم بقطاع التجارة الخارجية، وبتشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية الفائضة [1].

واستخدمت سلطات الاحتلال العمالة الفلسطينية كورقة ضغط على الفلسطينين في قطاع غزة، ظهر ذلك واضحاً مطلع الانفاضة الثانية في منع وحرمان العمال الفلسطينين من الوصول لأماكن عملهم داخل (إسرائيل)، حيث استغنت السلطات الإسرائيلية عن العمالة الفلسطينية واستعاضت عنها بالعمالة الأجنبية، ما تسبب في انخفاض نسبة العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي.

الجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية كان سيزيد بنسبة (40%) مما هو عليه اليوم، لولا الاحتلال الإسرائيلي. وتوصلت دراسة أخرى استخدمت منهجية مختلفة إلى أن هذه النسبة قد ترتفع وتبلغ (83%).[2]

وبعد توقيع اتفاقية أوسلو في أيلول من العام (1993م)، بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية ساد جو من التفاؤل. وزادت تطلعات المواطنين نحو خلق بيئة مساندة للقطاعات الإقتصادية، خاصةً في ظل وجود طاقة ومصادر بشرية غنية ومدربة وروح ريادية.

---

(1) الخالدي، رجا.(2016، 21إبريل) أبرز ملامح الاقتصاد الفلسطيني: التحديات أمام صموده والرؤى القائمة لمواجهتها، ورقة مقدمة في مؤتمر ماس الإقتصادي (2016م) رؤية جديدة للنهوض بالإقتصاد الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

(2) United Nations Conference on Trade and Development.(2017). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people Developments in the economy of Occupied Palestinian Territory, [Electronic version] .Geneva.

ووضعت السلطة الفلسطينية خطة للتنمية اعتمدت في جوهرها على دور القطاع الخاص، وهدفت إلى تعزيز الاستثمار في النشاطات الإنتاجية المكثفة للعمل بحجم معقول، وبالاعتماد على رأس المال الخاص. ولكن هذه الاستراتيجية اصطدمت بسيطرة سلطات الاحتلال على معظم المصادر الطبيعية، وبالإجراءات القمعية المتمثلة في الاستيلاء على الأراضي والمياه، وإغلاق المناطق وعزل التجمعات السكانية. وكان من بين أهداف الخطة التنموية الفلسطينية (1998-1996م): تحقيق نسب نمو اقتصادي فعّال يدار من قبل القطاع الخاص، وخلق فرص عمل، وتحفيز المصادر البشرية وتطويرها وبناء المؤسسات، وتعزيز البنية التحتية، وتطوير شبكة كهرباء مستقلة، وشبكة طرق، وتطوير الاستفادة من مصادر المياه وتوسيعها [3].

وانتقلت بموجب ذلك إدارة الاقتصاد من سيطرة قوات الاحتلال- التي لم تهتم برفع المستوى المعيشي للفلسطينيين- إلى السلطة الوطنية الفلسطينية المقُيّدة بالظروف التي ورثتها. وشهدت القطاعات الاقتصادية تغييرات إيجابية نوعاً ما، حيث عاش قطاع غزة في البداية انتعاشه اقتصادية، وبدأت السلطة ببناء، وإعادة تأهيل البنية التحتية كالطرق والمستشفيات والمدارس وشبكات الكهرباء، وإلخ.. بتمويل الدول المانحة. وشهدت السنوات الأولى من قيام السلطة زيادة كبيرة في حجم الاستثمار، خاصة في قطاعي الخدمات: (البنوك، والفنادق، والمطاعم، والاتصالات) والإنشاءات، وذلك بسبب تحسن المناخ الاستثماري واستقرار الوضع السياسي. وتشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة كانت في أفضل مستوياتها خلال العام (1999م) مقارنةً بالأعوام التي سبقته [4].

ولكن هذا الحال لم يَدُم طويلاً، فسرعان ما اندلعت انتفاضة الأقصى احتجاجاً على الإجراءات القمعية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي، وخلالها ارتكبت قوات الاحتلال جرائم حرب منظمة وصعّدت من هجماتها البرية والبحرية والجوية، فاستهدفت مطار غزة الدولي، وحظرت إنشاء الميناء البحري. ووفقاً لقواعد البيانات في مركز الميزان لحقوق الإنسان فقد قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (7364) فلسطيني منذ مطلع الانتفاضة من بينهم (1087) من الجامعيين [5]، واستهدفت المنازل السكنية، والأراضي الزراعية، والمنشآت الصناعية والتجارية والمركبات، والشركات، والأشجار والنباتات والثروة الحيوانية، والثروة السمكية، والمدارس، والجامعات، والمطاعم، ومراكز خدمات الصحة، والمستشفيات.

وظهر تعمّد قوات الاحتلال تدمير البنية الاقتصادية الفلسطينية من خلال استهدافها للمنشآت الاقتصادية في قطاع غزة بشكل منظم، حيث بلغ عدد المنشآت المتضررة (790) منشأة، فيما بلغ عدد المنشآت التجارية المتضررة (3097)، كما تضررت (2037) من منشآت قطاع الخدمات، من بينها (559) انتهاك لمنشآت تعليمية [6]. وظلت القطاعات الاقتصادية الرئيسة مثل الزراعة والصناعة والإنشاءات والسياحة في دائرة الاستهداف الجوي والبري والبحري، كما قيدت وحظرت حرية الحركة والتنقل من وإلى قطاع غزة، ثم فرضت حصاراً مشدداً سبقه وتخلله سلسلة عنيفة من الهجمات. ونجحت قوات الاحتلال في ترجمة استراتيجيتها الهادفة إلى تدمير القطاعات الاقتصادية الفلسطينية. وتسببت السياسات والممارسات المباشرة وغير المباشرة

(3) عبد الهادي، عزت.(1996، 18-17 ابريل) إشكالات التشغيل في فلسطين، ورقة عمل مقدمة في ندوة "نحو سياسة وطنية للتشغيل، وزارة العمل، رام الله، فلسطين.

(4) المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار".(2013م) التقرير الاقتصادي السنوي .

(5) الشهداء الجامعيون: تشير إلى كل من استشهد خلال فترة التحاقه بالجامعة أو تخرج منها وحصل على الشهادة الجامعية الأولى على الأقل.

(6) مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2017م)، قسم قاعدة البيانات، الاحصائيات الواردة للفترة الممتدة من (29، سبتمبر، 2000م حتى 30، نوفمبر، 2017).

للاحتلال في تفريغ هذه القطاعات من عناصر القوة والاستقلالية، وباتَ الاقتصاد الفلسطيني رهيناً للاقتصاد الإسرائيلي، وفي ظل هذا الواقع أصبح هناك عقبة كبيرة أمام فرص تحقيق التنمية في الأراضي الفلسطينية عامةً.

1.1 الحصار الإسرائيلي:

تُعدّ سياسة الحصار التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي من أبرز الإجراءات الخطيرة وعميقة التأثير على الواقع في قطاع غزة، حيث طبّقت تلك السلطات العديد من القرارات والأوامر العسكرية المقيّدة. وكان أشدها قسوة القيود التي فرضت على حرية الحركة والتنقل من وإلى القطاع، وذلك بعد سيطرة حركة حماس على غزة في (14 حزيران/ يونيو 2006م). وألغت سلطات الاحتلال الكود الجمركي للقطاع بتاريخ (2007/6/21م) وما تبع ذلك من تقييد لعمل التجار والمؤسسات الاقتصادية، وتخفيض البنوك الإسرائيلية لمستوى تعاملها مع نظيرتها الفلسطينية. وشُدّد الحصار بشكل أشد خطورة على القطاع بتاريخ (19 أيلول/ سبتمبر من العام 2007م)، حيث طال حرية حركة السكان والبضائع من وإلى قطاع غزة، وحصرت سلطات الاحتلال السماح فقط للمواد الغوثية وذات الطابع الإنساني.

كما شنت تلك القوات ثلاثة حروب في الأعوام (2009–2008، 2012، 2014م)، انطوت على تدمير منظم للبنية التحتية للاقتصاد، كما طالت المساكن والمؤسسات العامة والخاصة. وظهرت آثار القيود المفروضة في انخفاض مستوى تشغيل القطاع الاقتصادي الفلسطيني، وزادت من مشكلات الفقر والبطالة.

1.2 الإنقسام السياسي:

أسهم الانقسام الفلسطيني في تعاظم الآثار الاقتصادية السلبية في قطاع غزة، منذ أن بدأت التجاذبات السياسية بين حركتي فتح وحماس في أعقاب الانتخابات البرلمانية الثانية في يناير (2006م)، وأحداث (2007/6/14م) التي انتهت بسيطرة حركة حماس العسكرية على قطاع غزة، وما تلاه من وجود حكومتين إحداهما في غزة والأخرى في الضفة الغربية، وسط استمرار الحصار والهجمات الإسرائيلية.

وأمام ضغط الشارع أدرك الطرفان: (حماس وفتح) أهمية المصالحة، وحقيقية قيامها على مبدأ الشراكة والإجماع الوطني لمواجهة التحديات التي تعصف بالمشروع الوطني الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية، وعقد اتفاق المصالحة، والذي عُرف باتفاق الشاطئ. وعلى إثر اتفاق الشاطئ تم الإعلان عن حكومة الوفاق الوطني، وعُهد إلى الدكتور رامي الحمد الله رئاستها وتشكيلها. وبعد ظهورها تفاءل الفلسطينيون بتوحيد شطري الوطن (الضفة الغربية وقطاع غزة)، ولكن سرعان ما أُصيب الشارع بخيبة الأمل جراء عدم تولى الحكومة لمهامها وأداء واجباتها في قطاع غزة. فاستمر تدهور الأوضاع السياسية والقانونية والاقتصادية، وتراجع مبادئ سيادة القانون واستقلال القضاء. كما استمر تدهور الأوضاع الإنسانية، نتيجة سلسلة طويلة من الإجراءات التي اتخذتها حكومة الوفاق، والتي تسببت في تراجع القطاعات كافة ومن بينها القطاع الاقتصادي. وفي مارس (2017م) أقرت كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية (التابعة لحركة حماس) في قطاع غزة تشكيل قانون اللجنة الإدارية. وكرد فعل على الخطوة اتخذت حكومة الوفاق الوطني سلسلة من الإجراءات كالحسومات من رواتب العاملين في الوظيفة العمومية،

وإقرار التقاعد المبكر، وخفض إمدادات الكهرباء لقطاع غزة، وتقليص التغطية المالية للمرضى المحولين. ومع هذه الإجراءات تراجعت الأوضاع الإنسانية بشكل دراماتيكي وعلى نحو خطير. وفي تطور لاحق تجددت الآمال في ملف المصالحة برعاية جمهورية مصر العربية خاصةً مع قيام حركة حماس بتاريخ 2017/9/17م، بحل اللجنة الإدارية في قطاع غزة. وبتاريخ 2017/10/12، وقع وفدا حركتي فتح وحماس رسمياً على اتفاق المصالحة في القاهرة وتسلمت حكومة الوفاق الوطني إدارة الحكم في قطاع غزة. ومع انتهاء عام (2017م) لم يطرأ تغيّر ملموس على الأوضاع المعيشية. وما زالت الحكومة تراوح مكانها وسط اتهامات وادعاءات متبادلة بالتقصير وعدم التمكين. وجاء قرار الرئيس الأمريكي اعتبار القدس عاصمة دولة (إسرائيل) لتعود إلى الواجهة الاحتجاجات والاعتصامات السلمية، التي واجهتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بالقوة المفرطة والمميتة. وفي ظل هذا الواقع المرير ظل الفلسطينيون في قطاع غزة يحذوهم الأمل في تغيير أوضاعهم ومستوى معيشتهم ورفع الحصار.

1.4 الأوضاع الاجتماعية:

يعدّ قطاع غزة من المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة، حيث تجاوز تعداد سكان قطاع غزة المليونين وخمسة عشر ألف نسمة، منهم (101.324) ذكور بنسبة 50.66%، و(986.780) إناث بنسبة 49.34% [7]، يتواجدون على مساحة لا تتجاوز الـ (360) كم مربع. وتبلغ الكثافة السكانية فيها حوالي (5.500) فردً/ كم^2. ويعتبر المجتمع الفلسطيني فتياً وشاباً معاً، فالهرم السكاني عريض من الأسفل، وفي قطاع غزة فتياً بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة الغربية، حيث تشكل الفئة العمرية (0–14) ما نسبته (42.6%) من اجمالي سكان القطاع [8].

إلا أن هذه الكثافة من الناحية الفعلية تقدر بحوالي ضعف النسبة المشار إليها، كون مساحة القطاع تشمل الأراضي باستخداماتها كافة، وإذا استثنيت مساحة الأراضي الزراعية، والتي تبلغ (172.000) دونم[9]، تصبح المساحة المأهولة فعلياً بالسكان (193.000) من إجمالي مساحة قطاع غزة البالغة (365.000) دونم. وعليه ترتفع نسبة الكثافة السكانية لتصل إلى حوالي (10363) فرداً/ك م2.

ويفتقر القطاع للموارد الطبيعية ويتلقى السكان الخدمات الأساسية، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة من الحكومة الفلسطينية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، والمؤسسات الأهلية. وأبرز التحديات والمشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع الفلسطيني بشكل عام والغزي بشكل خاص هي التوسع المستمر في ظاهرتي الفقر والبطالة والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان. وجميعها مرشحة للتفاقم والزيادة في ظل الانقسام الفلسطيني الداخلي، حيثُ تتراكم الأزمات وسط غياب التخطيط السليم والاستراتيجيات الفعّالة وإيجاد الحلول الجذرية لتحقيق التنمية الشاملة. وتجدر الإشارة إلى أن مشكلتي

(7) وزارة الداخلية الفلسطينية. (2017، 19يناير). إحصائية: عدد سكان القطاع يتخى ال2 مليون و15 ألف نسمة، تاريخ الإطلاع: (10، أكتوبر، 2017م)، الموقع (https://moi.gov.ps/home/post/111699)

(8) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017، 11 يوليو) الإحصاء الفلسطيني واللجنة الوطنية للسكان يصدران بياناً صحافياً يستعرضان فيه أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، تاريخ الإطلاع (5، نوفمبر،2017م)، الموقع: (http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=1974)

(9) نزار الوحيدي، مدير عام الإدارة العامة للإرشاد والتنمية بوزارة الزراعة في غزة، قابله: باسم أبو جريّ، بتاريخ (27، ديسمبر،2017م)

البطالة والفقر والظروف العامة أفرزت الكثير من المشكلات الاجتماعية والثقافية الأخرى كحالات تسلل الفتية والأطفال للأراضي المحتلة عام (1948م) من خلال اجتياز حدود الفصل للبحث عن فرص عمل محفوفة بالمخاطر، وزيادة التوجه العام للشباب نحو الهجرة، وارتفاع نسب الزواج المبكر والطلاق المبكر، وتعاطي المخدرات أو اللجوء للجماعات المتطرفة.
وخلص تقرير فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية (آب 2012م)، إلى أنه في ظل غياب إجراءات علاجية فعّالة ومستدامة وبيئة سياسية مواتية، ستزداد حدة التحديات الحالية التي تواجه سكان غزة خلال السنوات القادمة حتى عام (2020م)، وهي الفترة التي سيتم فيها إضافة نصف مليون شخص أخر إلى عدد السكان الحالي. وبدون إجراءات من هذا القبيل، فإن الحياة اليومية لسكان غزة في عام (2020م) ستكون أسوأ مما هي عليه الآن، إذ لن يتاح فعلياً الحصول على مصادر للمياه الصالحة للشرب، وستستمر معايير الرعاية الصحية والتعليم بالتراجع، وسيصبح الحصول على الكهرباء للجميع بأسعار معقولة أمنية بعيدة المنال لأغلبية السكان ولن يطرأ تغير على عدد الفقراء والمهمشين اجتماعياً والمرتفع أصلاً وأولئك الذين يعتمدون على المساعدة الاجتماعية بحلول عام (2020م)، بل وعلى الأرجح سوف يزداد [10].

وعليه ستؤثر هذه الظروف سلباً على معدلات البطالة في قطاع غزة، وستتضاعف الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية بشكل يُضعف المواجهة ويقلّص حظوظهم في الحصول على فرص العمل، مما يدفعهم إلى الانتظار والمعاناة، أو البحث عن بدائل مهينة أخرى، أو الهروب نحو الانحراف أو الهجرة.

وتفيد بيانات البنك الدولي إلى ارتفاع نسب الفقر حيث إنّ ما نسبهم (80%) من سكان قطاع غزة يعيشون على المساعدات، ولا يزال (40%) من السكان يقبعون تحت خط الفقر وبالرغم أن الأرقام صادمة إلا أنها لم تنقل الصورة الكاملة لصعوبة الأوضاع المعيشية خاصة في ظل استمرار الحصار وأزمة الكهرباء، وعدم توافر أنظمة المياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى الصدمات النفسية التي يعانوها نتيجة العدوان الإسرائيلي، ومحدودية حرية الحركة والتنقل والحصار [11].

2. البطالة في قطاع غزة:

تُشكل معدلات البطالة هاجساً كبيراً في قطاع غزة، بالنظر لكونها مشكلة تولّد الكثير من المشكلات الأخرى أو تسهم في تفاقمها، كالفقر والجريمة والمخدرات، والزواج المبكر والطلاق المبكر، والانتحار، والتطرف، والتطلع إلى الهجرة.
وتشير مؤشرات البطالة بوضوح إلى التشوه الكبير في سوق العمل، وتراجع الأداء لمختلف القطاعات الاقتصادية، وترتبط معدلات البطالة بعلاقة عكسية مع مؤشرات حقوق الإنسان، فكلما ارتفعت نسب البطالة تراجع مستوى التمتع بحقوق الإنسان

(10) Office of the United Nations Special C oordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO).(2012). Gaza in 2020 Aliveable Place? [Electronic Version].

(11) البنك الدولي، (2015، 21 مايو). اقتصاد غزة على حافة الانهيار والبطالة بين الشباب الأعلى في المنطقة بنسبة 60%. تاريخ الإطلاع 23 أكتوبر، 2017م، الموقع: goo.gl/nQWGn9

كالحق في السكن المناسب، والحق في الصحة، والحق في التعليم ...الخ، وراتفعت نسبة البطالة في أوساط فئة الشباب ما يشير إلى سوء الأوضاع المعيشية، ويُنذر بمستقبل أكثر كارثية لهذه الفئة وللمجتمع برمته.

ففي مطلع السبعينات من القرن الماضي فتحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أسواق العمل داخل (إسرائيل) مما دفع الشباب إلى الالتحاق بسوق العمل (المغريّ مالياً)، وشهدت آنذاك البطالة انخفاضاً كبيراً، حيث بلغت نسبتها (3%). وبعد توقيع اتفاقيات(أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية و(إسرائيل) عام (1994م) وتحمّل السلطة الفلسطينية مسؤولية إدارة شؤون السكان في قطاع غزة، شرعت (إسرائيل) بسلسلة من الإجراءات المعقدة والمصحوبة بإغلاقات طويلة الأمد، وكذلك سياسة استبدال العمال الفلسطينيين بعمال أجانب، كما تزايدت وتعددت القيود المفروضة على قطاع غزة، ومع مرور الوقت تلاشت التوقعات المتفائلة بخصوص الفوائد الاقتصادية للسلام.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل ساهمت السياسات –التي تجاهلت معايير النزاهة والشفافية والحكم الرشيد في التعيينات للوظيفة العمومية– في حرمان المجتمع من الكفاءات، التي يمكن أن تحمل عبء التنمية في ظل الحاجة الماسة لهذه الكفاءات لبناء الاقتصاد والدولة، هذا بالإضافة إلى غياب السياسات التنموية التي تربط التعليم العالي والمتوسط والمهني بحاجة سوق العمل ما خلف جيشاً من العاطلين الناقمين على السياسة العامة، وتراجع لدور القطاع الخاص مع تنامي دور القطاع العام في التشغيل وفق ما يسمى بالبطالة المقنعة، وعمل الاقتصاد الفلسطيني في بيئة محلية تغيب عنها الأطر القانونية والمؤسسية الموحدة والمتكاملة، مع غياب سيادة القانون، واستقلال القضاء الأمر الذي حرم الفلسطينيين من الاستفادة والاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية المحدودة، وجاءت تداعيات الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) لتؤكد الدور الإسرائيلي الفاعل في التأثير السلبي على الاقتصاد الفلسطيني [12]

لقد أضحت مشكلة البطالة معوقاً تنموياً كبيراً في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة على وجه الخصوص، وبالنظر لحجم المشاكل الناجمة عن البطالة والتي من بينها حرمان الفرد من العمل والمشاركة الفاعلة في العملية الاقتصادية وما يترتب على ذلك من انعكاسات خطيرة تتجاوز حدود العاطلين عن العمل أنفسهم لتطال في تأثيراتها مجمل الاقتصاد وتكبده خسائر كبيرة، وكلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية باهظة.

وتكمن خطورة البطالة والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها، في كونها تُسهم بشكل كبير في تدهور أوضاع حقوق الإنسان لاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فدوران عجلة الإنتاج في المنشآت الاقتصادية تَكْفل تحقيق الدخل لأصحاب العمل والعمال، ويسهم دوران رأس المال في خلق مزيد من فرص عمل وتنشيط الحركة الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة.

(12) مقداد، محمد، لبد، إسماعيل، أبو ظريفة، سامي، (2006م، 13-15 فبراير). مشكلة البطالة في قطاع غزة وسبل علاجها، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة، كلية التجارة الجامعة الإسلامية. غزة.

2.1 البطالة، مفاهيم ومؤشرات:

يشير مصطلح البطالة إلى الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15) سنة فأكثر وكانوا خلال فترة معينة بدون عمل، ولديهم الاستعداد للعمل، ويبحثون عنه بطرق محددة قد تشمل التسجيل في مكاتب التشغيل الخاصة، أو الحكومية، والتحقق من أماكن العمل، والبحث عن مساعدة من صديق أو قريب [13]. ويرتكز مفهوم البطالة على ما أوصت به منظمة العمل الدولية، حيث تنطبق صفة البطالة على كل قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى من الأجر السائد، ولكن دون جدوى"[14].

ولا شك في أن الآثار السلبية للبطالة على الاقتصاد عميقة تتجاوز الآثار التي تقع على العاطل نفسه، فانعدام الدخل الفردي للعاطل سيفضي إلى إنخفاض استهلاكه وأسرته؛ لأن دورة الاقتصاد في أي مجتمع من المجتمعات تعتمد على مجموع النشاط الاقتصادي لأفراده. كما أن فقدان الدخل لا يؤدي فقط إلى انخفاض الاستهلاك اليومي للعاطلين وأسرهم، بل يؤثر في إجمالي الناتج المحلي والقومي للدولة نفسها، لأنها بالإضافة لتباطؤ عجلة الاقتصاد، جراء تراجع الانفاق الاستهلاكي، تفقد جزءاً مهماً من عائداتها من الضرائب التي تجبيها من المواطنين كضريبة الدخل والقيمة المضافة. ويفضي تراجع الإنتاج المرتبط بتراجع الاستهلاك إلى فقدان مزيد من العاملين لفرص عملهم كما يفقد الدولة المزيد من العائدات جراء تراجع التحصيل الضريبي من المصانع وشركات الخدمات وغيرها.

وتشير البيانات الإحصائية إلى أن سوق العمل في قطاع غزة فتي بحيث يبلغ عدد من تتراوح أعمارهم بين (29-15) في فلسطين (1.404) مليون نسمة، وقدّر عددهم في قطاع غزة بحوالي (542.000) نسمة، منهم (275.000) ذكر، و(267.000) أنثى، وبلغ مستوى البطالة في صفوف هذه الفئة في قطاع غزة (51.5%)، بينما بلغت في الضفة الغربية لنفس الفئة (18.2%)[15].

وبلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الأفراد (15) عاماً فأكثر في الأراضي الفلسطينية (46.5%)، فيما ظلت الفجوة في المشاركة في القوى العاملة بين الذكور والإناث كبيرة حيث بلغت (73.2%) للذكور، مقابل (19.2%) للإناث، كما بلغ عدد العاطلين عن العمل في الربع الثالث من العام (2017م) حسب تعريف منظمة العمل الدولية (412.800) شخصاً، بواقع (243.800) في قطاع غزة، مقابل (169.000) شخصاً في الضفة الغربية، هذا ولم يزل التفاوت كبير في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نسبتها في قطاع غزة (46.6%)، مقابل (19.0%) في الضفة الغربية. وفي سياق آخر تظهر البيانات والمؤشرات أوضاعاً كارثية على صعيد الحقوق والإمتيازات للمستخدمين بأجر في القطاع الخاص في

(13) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2017م) دليل المؤشرات الإحصائية التي يوفرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله.

(14) زكي، رمزي. (1998م)، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، (226)، الكويت.

(15) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الشباب ،2015 النتائج الرئيسية، (2016)، رام الله.

قطاع غزة، حيث بلغت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور (85.300) عاملاً أي ما نسبته (73.2%) بمعدل أجر شهري قدره (717) شيقلاً [16].

وفي هذا السياق أشارت دراسة حديثة لمنظمة العمل الدولية حول أثر العملية العسكرية الإسرائيلية (2014م) التي تسببت بفقدان الناس لوظائفهم في غزة جراء تدمير الأصول الإنتاجية كالأرض والهياكل والتجهيزات الرأسمالية والأدوات التي يستخدمها سكان قطاع غزة في عملهم اليومي، وفقدان كثير من الفلسطينيين لوظائفهم في القطاع الخاص، وفيما يتعلق بمستويات البطالة أشارت الدراسة أن قطاع غزة والضفة الغربية عانيا خلال العقد الأخير من أكبر المعدلات في مستوى البطالة على مستوى العالم [17].

وتشير المنظمات الدولية أن مستويات البطالة في الأراضي الفلسطينية سجلت أعلى مستوى بالمقارنة مع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أشارت أن الشباب والنساء هم أكثر وأشد الفئات تضرراً، إذ يفتقر شابان من أصل خمسة شبان في القوى العاملة إلى وظيفة، وتصل في صفوف النساء إلى معدلات أعلى حيث أقل من امرأة واحدة تمارس العمل من كل خمس نساء، وتظهر البيانات أن الظروف والأوضاع في قطاع غزة تجاوزت الحد الذي يقبله المنطق السليم حيث يشكل الشبان العاطلون عن العمل الأغلبية، وتكاد تكون البطالة في صفوف الخريجين شاملة[18].

2.2 أسباب البطالة:

يفتقر الاقتصاد الفلسطيني إلى بيئة سياسية وتنظيمية مستقرة، تزوده بمقومات القدرة الذاتية على النمو والتطور، ولطالما ظلت القطاعات الاقتصادية عاجزة عن النمو وتلبية احتياجات الزيادة السكانية، وامتصاص الأيدي العاملة الشابة.

ومن المرجح أن تتفاقم مشكلة البطالة خاصة وأن معدل الزيادة السنوية في الأيدي العاملة الناتج عن الزيادة الطبيعية في عدد السكان، أكبر من فرص العمل المتوفرة، والتي تتعدد وتتنوع أسبابها في الأراضي الفلسطينية، وتلخّصها الدراسة فيما يأتي:

- فرض الإغلاق والحصار الإسرائيلي والتحكم في فتح وإغلاق سوق العمل للفلسطينيين، وهذا شكّل عقبة أمام نمو الاقتصاد الفلسطيني، وأدى إلى عدم وجود تبادل تجاري متكافئ مما أضعف القدرة التشغيلية للاقتصاد الفلسطيني، خاصةً أنه ترافق مع إهمال للتنمية الحقيقية في القطاعات الاقتصادية [19].
- منع استيراد المواد الخام الضرورية بخاصةٍ المواد التي تصنف "بثنائية الاستخدام"[20]، وهذا حال دون دفع عجلة الإنتاج للدوران في كثير من المنشآت، مما دفع بأرباب العمل إلى تسريح العمال لعدم القدرة على الوفاء بمستحقاتهم وتأمين

(16) الجهاز المركزي للإحصار الفلسطيني 2017. النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثالث 2017، دورة (تموز- أيلول 2017م). رام الله- فلسطين.

(17) International Labour Organization. (2015) The 'Disemployment' Impact of the 2014 Conflict in Gaza: An ILO Damage Assessment and Recovery Strategy. From: https://goo.gl/ZNKx7j

(18) مكتب العمل الدولي، (2017)، وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، جنيف، الموقع: https://goo.gl/xVt6PM

(19) سمير أبو مدللة- أستاذ لاقتصاد المشارك في جامعة الأزهر بغزة. قابله: حسين حماد (2017م، 31 يوليو).

(20) مركز الدفاع عن حرية الحركة "مسلك". (2016، يناير 31). ورقة معلومات: قوائم مائلة للسواد، تاريخ الإطلاع (20 نوفمبر،2017م)، الموقع: http://gisha.org/ar/publication/3598/

الأجور، بالإضافة إلى المشاكل التسويقية التي يعانى منها القطاعان الصناعي والتجاري، مما أدى إلى انهيارهما، وهروب المستثمرين للخارج وفقدان العمال مصادر رزقهم[21].

- ضعف المنتج المحلي أمام المنافسة الشديدة من المنتجات المستوردة، في ظل غياب الحماية الفعّالة للمنتج الوطني، مما أدى إلى انخفاض دوران عجلة الإنتاج في المنشآت المحلية، خاصة مع ارتفاع تكلفة المنتج المحلي بفعل أزمة التيار للكهربائي في قطاع غزة مما أدى إلى زيادة التكلفة التشغيلية بنسبة (300%)[22].
- افتقار الاقتصاد الفلسطيني للبيئة المستقرة واللازمة لتشجيع الاستثمار، والتشوهات في علاقاته الخارجية، ما تسبب في التراجع المستمر في الأنشطة الاقتصادية، والركود الاقتصادي، مما صعّب من استيعاب الأعداد المتزايدة سنوياً من القوى العاملة والخريجين، وهذا العجز نتج عن ضعف القطاعات الإنتاجية، وانخفاض نسبتها من الناتج المحلي[23].
- انخفاض في حجم التمويل الدولي للقطاع الأهلي وتراجع حجم المشاريع المقدمة لقطاع غزة، مما تسبب في تقليل عدد الموظفين، وتناقص المشاريع التشغيلية للخريجين الجامعيين حيث تشهد منظمات العمل الأهلي الفلسطيني في قطاع غزة عجزاً في التمويل الخارجي حيث قلصت (30%) من المنظمات عددهم، وبسبب العجز المالي اعتمدت بعض المؤسسات نظام النسبة والعقود المؤقتة لسد شواغر متعددة بالمؤسسة، فيما تم الاستغناء عن عدد كبير من الموظفين الأساسيين بسبب العجز في التمويل[24].
- تراجع دور البنوك والمؤسسات الإقراضية في الإستثمار وتمويل المشاريع، أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصاية واتساع نتائجها، ويتوجب أن يكون الهدف من هذه المشاريع ليس الربح بقدر ما هو الأخذ بيد الشباب لبناء مستقبلهم[25].
- تعدد الجهات المشرفة والمشغّلة على بعض المشاريع الصغيرة المعتمدة من الدول المانحة، وافتقادها للتخطيط والتوجيه والتقويم كونها مؤقتة بسقف أعلى "عام واحد أو ستة أشهر"، وهي لم تعالج البطالة من جذورها، حيث في ظل وجود حاضنات للأعمال على الصعيد القومي تكون قادرة على احتضان هذه المشاريع، وتوجيهها نحو التنمية يحقق فائدة أكبر على الأمد البعيد، بالاضافة إلى الانقسام السياسي الداخلي مما شكّل عائقاً كبيراً في طريق السياسات الاقتصادية، وأسهم في توقف عملية التعيين في بعض القطاعات، وقلّل منها في أخرى، كما أسهمت الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها السلطة بخصم نسب من الرواتب من (50%–30) من الراتب، وإحالة عدد كبير من الموظفين إلى التقاعد المبكر أدى إلى خفض القوة الشرائية لهؤلاء الموظفين، وتسبب في تراجع المؤسسات الفلسطينية التجارية والخاصة وقلّص من عدد الموظفين والعاملين فيها [26].
- استمرار الضغوط السياسية والغموض الذي يلف مستقبل الموظفين والعاملين في القطاعات الحكومية، مما خلق مناخاً سيئاً دفع بهؤلاء الموظفين إلى الخوف والتردد في التوسع في عملية الانفاق خشية من المستقبل، وعند تراجع مستوى الإنفاق هذا يؤدى إلى ركود الحركة التجارية، وتراجع في فرص العمل والتوظيف [27].

---

(21) أبو مدلله، مرجع سابق.

(22) وائل الداية– مدير وحدة البحوث والدراسات التجارية في الجامعة الإسلامية بغزة. قابله: باسم أبو جريّ (2017م، 21 أغسطس).

(23) مازن العجلة– باحث اقتصادي في مركز التخطيط الفلسطيني. قابله: باسم أبو جريّ، (2017م، 14 أغسطس).

(24) شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية، (2017م)، ورقة سياسات حول منظمات العمل الأهلي في قطاع غزة في مواجهة أزمة التمويل الخارجي، فلسطين.

(25) وائل الداية– مرجع سابق.

(26) سيف الدين عودة– رئيس قسم السياسة النقدية والأسواق المالية في سلطة النقد الفلسطينية. قابله: باسم أبو جريّ (2017م، 14 أغسطس).

(27) المرجع السابق.

وتتعدد الأسباب والعوامل المؤدية لاستمرار ارتفاع معدلات البطالة خاصة في صفوف الخريجين/ ات، بحيث ساهم عدم توافق السياسات التعليمية مع سياسات التنمية والاستثمار وحاجة سوق العمل، الأمر الذي يكشف حجم الفجوة في السياسات، وهناك عوامل لها علاقة بالتغيرات الكبيرة في البيئة العامة، والتي حولتها إلى بيئة طاردة للاستثمار، في ظل غياب الدور الحكومي الرسمي، وعدم وجود صندوق قومي للتشغيل يجمع وينظم المعونات والتبرعات لدعم الشباب والخريجين الجامعيين.

إن البطالة عقبة كبرى في طريق التنمية والتمكين الاقتصادي، ولعلاجها تلجأ الدول إلى وضع الخطط وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية ولاسيما السياسات المالية والنقدية، وفي ظل القيود الإسرائيلية واستمرار الانقسام الداخلي تجاوزت معدلات البطالة الحد المقبول والمعقول، الأمر الذي يشكّل خطراً يهدد الاستقرار والسلام الاجتماعي.

2.3 أنواع البطالة

يمكن تشخيص أنواع مختلفة وعديدة من البطالة أبرزها [28]:

البطالة الاحتكاكية: يظهر هذا النوع من البطالة، لأن أسواق العمل دائمة الحركة بطبيعتها، وأن عملية البحث عن فرص عمل ووظائف تأخذ وقتا ولا سيما، وأن تدفق المعلومات حول فرص العمل لا يتم بالصورة المثلى، وعملية التوفيق بين رغبة العمال العاطلين عن العمل وبين رغبة أصحاب الأعمال في توظيف العمال تأخذ بعض الوقت، وهذا يخلق البطالة الاحتكاكية الناتجة عن الحركة الدائمة بسوق العمل.

البطالة الهيكلية: وتنشأ عن ظهور تغيرات هيكلية في الاقتصاد، حيث تحدث في الصناعات المختلفة بسبب تحول الطلب عادة كنتيجة للتغيير في العادات الاستهلاكية أو استحداث وسائل جديدة.

البطالة الدورية: تحدث البطالة الدورية نتيجة للدورة الاقتصادية فعندما ينتقل الاقتصاد من حالة الانتعاش والازدهار الى حالة الانكماش والركود الاقتصادي، وينشأ الركود الاقتصادي من جراء قصور في الطلب الكلي على السلع والخدمات ما يترجم إلى انخفاض في الطلب على العمل.

البطالة المقنعة: ويتمثل هذا النوع من البطالة بوجود عدد من القادرين على العمل يعملون في قطاعات اقتصادية معينة، ولكنهم لا يضيفون شيئاً للإنتاج، أي أن معدل الإنتاجية لديهم صفر أو حتى سالب، وعادة ما يتواجد هذا النوع في المؤسسات المملوكة للدولة.

البطالة الموسمية: تحدث بسبب موسمية بعض النشاطات الاقتصادية، فهناك قطاعات يزداد الطلب لديها على الأيدي العاملة في موسمها مثل القطاع السياحي والقطاع الزراعي: (حيث تعتمد على المناخ وغيرها من العوامل)، ويقل الطلب على الأيدي العاملة في هذه القطاعات خارج موسمها مما يؤدي الى حدوث بطالة في الفترات الزمنية التي تقع خارج الموسم، حيث نجد مجموعة من الأعمال والإنتاج الذي يتم إنتاجه في مواسم معينة، مثل موسم قطف ثمار الزيتون والحمضيات، حيث غن العمال في هذه المواسم يجدون العمل في المحاصيل الزراعية وبعد انتهاء الموسم لا يجدون فرصة عمل.

(28) القريشي، مرجع سابق.

2.4 العوامل المحددة للطلب على العمالة:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الطلب على العمل (عدا الأجور) وأهم هذه العوامل [29]:

معدل النمو الاقتصادي: إن الزيادة المتحققة في الناتج القومي الإجمالي، أي الزيادة الحاصلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في البلد، تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي وبالتالي ازدياد الطلب على العمل والعكس صحيح.

الاستثمار: يزداد الطلب على العمل كلما ازداد حجم الاستثمارات في المجتمع، حيث إن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج، أي زيادة في معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة في الطلب على الأيدي العاملة.

التطور التكنولوجي: إن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤثر سلباً أو إيجاباً في الطلب على الأيدي العاملة، وذلك حسب نوع التطور المتحقق، فإذا كان التطور التكنولوجي يؤدي إلى استخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال في العملية الإنتاجية فهذا يؤدي إلى إحلال عنصر رأس المال محل عنصر العمل في العملية الإنتاجية، وبالتالي ينخفض الطلب على العمل، والعكس صحيح عندما يكون التطور التكنولوجي من النوع كثيف العمل فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل.

التقاعد: إن توجه أعداد من العاملين نحو التقاعد يعني أن جزءاً من القوى العاملة يقوم بترك العمل حينما يصل الى سن معينة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة وذلك بقدر عدد المتقاعدين، وبطبيعة الحال يتأثر حجم الطلب السنوي على الأيدي العاملة بعدد المتقاعدين في الفترة المعينة لإحلالهم محل المتقاعدين.

الوفيات: كلما ارتفعت نسبة الوفيات بين العاملين كلما ازداد الطلب على الأيدي العاملة، وتحرك منحنى الطلب على العمل إلى اليمين مما يؤدي إلى زيادة في الكمية المطلوبة من العمل، وتنقسم الوفيات إلى وفيات من جراء الحوادث في العمل أو وفيات لأسباب أخرى.

القوانين والأنظمة: هناك بعض القوانين التي تلزم أصحاب العمل بتوظيف عدد معين من القوى العاملة، من فئات معينة مثل أشخاص من أعراق معينة أو من مناطق جغرافية أو إقليمية معينة أو من المعوقين.

2.5 واقع البطالة في قطاع غزة:

تعاني الأراضي الفلسطينية من مشكلة البطالة التي أثّرت على الاقتصاد والتنمية بشكل كبير، وطالت أوجه الحياة الاجتماعية وفاقمت من الأوضاع الإنسانية، وترتبط البطالة في فلسطين بالاعتبارات السياسية إلى حدٍ كبير، حيث تأثرت بطبيعة المتغيرات السياسية التي شهدتها المنطقة، فكانت مستويات البطالة قبل توقيع اتفاقية (أوسلو) وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام (1994م) متدنية، ولم يكن لها أثر كبير على سوق العمل الفلسطيني أو على القوى العاملة فيه.

وشهدت معدلات البطالة في محافظات غزة خلال العامين (2011/ 2012م) انخفاضاً ملحوظاً، وذلك بسبب ازدهار التبادل التجاري مع جمهورية مصر العربية، سواءً أكان عبر الأنفاق أم من خلال المعبر، مما أدى إلى زيادة الناتج المحلي في القطاع، ونمو قطاع البناء بنسبة زادت عن (20%)، إلا أن معدلات البطالة عادت للارتفاع من جديد في القطاع بداية العام (2013م)، لتصل ذروتها عام (2014م)، مع الإغلاق الكامل للأنفاق والمعبر بين قطاع غزة ومصر، مما أدى إلى توقف

(29) المرجع السابق.

القطاعات الاقتصادية، وزاد من المشكلة اشتداد الحصار الإسرائيلي المفروض على دخول مواد البناء والاحتياجات الأساسية لسكان القطاع، في الوقت الذي شهدت معدلات البطالة في الضفة استقراراً [30].

ووفقاً لمعلومات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد شهدت البطالة في فلسطين ارتفاعاً خلال السنوات العشر الأخيرة من (21.7%) في العام (2007م) إلى (26.9%) في العام (2016م)، حيث ارتفع المعدل في الضفة الغربية من (17.9%) في العام (2007) إلى (18.2%) في (2016م)، كما ارتفع في محافظات غزة من (29.7%) في العام (2007م) إلى (41.7%) في العام (2016م)، وعند النظر لمعدلات البطالة على مستوى الجنس يبدو واضحاً أن الارتفاع في معدلات البطالة لدى الإناث أكثر منه لدى الذكور، مع زيادة هذه الفجوة في الأعوام الأخيرة، حيث انخفض المعدل للذكور من (22.3%) في العام (2007م) إلى (22.2%) في العام (2016م)، بينما ارتفع معدل البطالة للإناث من (19.1%) في العام (2007) إلى (44.7%) في العام (2016م)[31].

وتشير إحصاءات وتقارير وزارة العمل إلى الخطورة المضاعفة للمشكلة في محافظات غزة، حيث بلغت معدلات البطالة حوالي (43%) في القطاع، وتصل نسبتها إلى (60%) بين أوساط الشباب[32].

وتختلف معدلات البطالة بين الضفة الغربية ومحافظات غزة، نظراً لأن سوق العمل داخل دولة (اسرائيل) مفتوح في الضفة، وهناك أعداد كبيرة من سكان الضفة يعملون داخل الخط الأخضر أو في المستوطنات، وبسبب الحصار المفروض على محافظات غزة منذ العام (2000م)، والذي اشتد في العام (2006م)، إضافة إلى إغلاق المعابر، وتحكم سلطات الاحتلال بحركة دخول وخروج الأفراد والبضائع من وإلى قطاع غزة، ساهم في انهيار النموّ الاقتصاديّ في القطاع[33]. كما دأبت قوات الاحتلال على تدمير البنية التحتية الاقتصادية في القطاع خلال ثلاث عمليات حربية واسعة النطاق شنتها في الأعوام: (2008، 2012، 2014م)، استهدفت البنى الاقتصادية والتجارية كما استهدفت المدنيين وممتلكاتهم والمنشآت المدنية والبنية التحتية، كما قصفت محطة توليد الكهرباء في القطاع في العام (2006م)، مما نتج عنه أزمة يعانيها سكانه والقطاعات الاقتصادية فيه، وهي مستمرة وتزداد سوءاً حتى تاريخ اصدار الدراسة[34]. كما حد الانقسام الفلسطيني من علاج المشكلات الاقتصادية والإنسانية المتفاقمة في محافظات غزة.

وأشارت دراسة لمنظمة العمل الدولية إلى أن واقع قطاع غزة بعد عشر سنوات من الحصار والانقسام الداخلي، أدى إلى انعكاس الأزمات الإنسانية على واقع البطالة، حيث أصبحت نسبة العاطلين عن العمل تفوق (40%)، وفي أوساط الشباب تجاوزت (60%)، كما تجاوزت البطالة في صفوف النساء (85%). وأشار التقرير إلى أن حوالي (2) مليون فلسطيني – يعيشون في قطاع غزة– أصبح الواقع المحيط بهم سيء ويفوق حدود المنطق والمعقول، ويستمر الحصار البري والبحري والجوي، مما يساهم في رفع معدلات البطالة، حيثُ أن النسب المقدرة لا تعطي توثيقاً للمعاناة الحقيقية التي تمر بها الأسر،

(30) أحمد، نميل. دور الحكومة الفلسطينية في مواجهة مشكلة البطالة في محافظات غزة (2006– 2014م).

(31) علا عوض– رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استعراض الواقع العمالي في فلسطين 2017 عشية عيد العمال العالمي. موقع إليكتروني، الرابط: goo.gl/WojXgF .

(32) عبد الله كلاب– مدير عام التشغيل في وزارة العمل في محافظات غزة، قابله في مكتبه: حسين حمّاد (2017م، 2 أغسطس).

(33)وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني. (2016م). تباين معدلات البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فلسطين.

(34) المرجع السابق.

وحالة البؤس أو اليأس التي يعاني منها السكان في قطاع غزة، جراء عدم قدرتهم على الإلتحاق بفرص عمل في الخارج. ووصف الخبراء الواقع الاقتصادي في غزة كحالة تتراجع فيها عجلة التنمية[35].

3. بطالة الخريجين الجامعيين في قطاع غزة:

ظلت مشكلة البطالة من أهم التحديات التي تواجه سكان قطاع غزة، ولعبت الظروف السياسية والأمنية دوراً بارزاً في تفاقمها جراء تدهور الأوضاع الاقتصادية، حيث شكلت السياسات المباشرة وغير المباشرة، التي تمارسها دولة الاحتلال الإسرائيلي إفراغاً للقطاعات الاقتصادية من عناصر القوة والاستقلالية، وبات الاقتصاد الفلسطيني أسيراً لعلاقة قسرية وغير متوازنة مع الاقتصاد الإسرائيلي.

وتُعدّ مشكلة ومعاناة الخريجين هي السمة الرئيسة ضمن مؤشرات البطالة المرتفعة في قطاع غزة، حيثُ بلغ عدد الخريجين/ ات من مؤسسات التعليم العالي للعام (2016/2017) في محافظات قطاع غزة (21508) خريج/ة، منهم (11601) من الذكور، و(9907) من الإناث. بينما بلغ عدد المسجلين في مؤسسات التعليم العالي (85660) طالب/ ة من بينهم (38312) من الذكور، و(47348) من الإناث [36].

وفيما يتعلق بالإحصائيات والأرقام الدقيقة حول بطالة وأعداد الخريجين الجامعيين في قطاع غزة من مختلف الجامعات على مدار السنوات الماضية، فقد شكّل غياب المؤسسات الفاعلة التي تعنى بشؤون الخريجين، والتي تقوم برصد أوضاعهم تحدياً حقيقياً لجهة البيانات الدقيقة خاصةً في ظل عدم وجود بيانات دقيقة في القطاع غير المنظم، إضافةً إلى عدم وجود إعانات حقيقية للخريجين في المؤسسات التي تعمل على تحفيز الخريجين في التسجيل والتوثيق.

حيثُ تم الاعتماد على الأرقام التقريبية بالاستناد إلى عدة جهات مثل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كذلك إحصاءات برنامج التشغيل المؤقت للخريجين في وزارة العمل، بالإضافة إلى وزارة الاقتصاد الوطني.

3.1 التعليم العالي والقوى العاملة:

يشكل التعليم بالنسبة للفلسطينيين أولوية قصوى، حيث ضاعف الفلسطينيون من الاستثمار في هذا المجال، كونه يشكل طوق نجاة وأسهم في التخفيف من حدة العوز والفاقة خلال السنوات التي تلت تهجير معظمهم قسريا في عام (١٩٤٨م)، كما أدرك الفلسطينيون أن التعليم أداة مهمة لتعزيز نضالهم لانتزاع حقوقهم المشروعة، والمحافظة على حضورهم الثقافي والإنساني في العالم، وسجل الفلسطينيون مراكز متقدمة على سلم التعليم في دول المنطقة والعالم، بالرغم من كافة التحديات والأزمات التي تعرضوا لها، بل ونجحوا في إحداث علامة فارقة في الأماكن التي لجأوا وعملوا وتواجدوا فيها، وفي السنوات الأخيرة، وبالرغم مما تعرضت لها الخدمات التعليمية في قطاع غزة من تحديات مزدوجة نتيجة الحصار الإسرائيلي المفروض، وتراكم تأثيرات أحد عشر عاماً من الانقسام، ظلت المحافظة على هذا القطاع نقطة إجماع رسمي وغير رسمي، ويواصل الفلسطينيون تبوّء

)35(International Labor Office, (2017), the situation of workers of the occupied Arab Territories, [Electronic version], Geneva

(36) وزارة التربية والتعليم العالي، (2018م) الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم في محافظات غزة للعام الدراسي 2017/2016م. ص46، غزة.

المراتب الأولى في الحصول على التعليم في دول المنطقة والعالم، وظل الحق في التعليم وتنميته متطلباً ضرورياً، كونه يُسهم في تحسين حياة الناس الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وفي هذا السياق حاولت السلطة الفلسطينية وضع استراتيجية تنموية من أجل رفع شأن ومكانة التعليم العالي في فلسطين، عبر تسهيل افتتاح الجامعات الفلسطينية بهدف خلق وإنتاج قوة عاملة شابة ومؤهلة بهدف رفد الاقتصاد الوطني الناشئ بالقوة البشرية اللازمة لإحداث التنمية.

واصطدم نظام التعليم بالتحديات والتي من أبرزها كيفية إيجاد التوازن ما بين الطلب الاجتماعي على التعليم والاحتياجات الفعلية لسوق العمل من مخرجات التعليم، حيث ساهمت التطورات المتلاحقة في خلخلة التوازن بين أعداد الخريجين والقدرة على خلق وظائف جديدة، وتمثلت التحديات في الزيادة الملحوظة في الطلب على التعليم، والزيادة في معدلات السكان، ومحدودية السوق المحلية بسبب انكماش النشاط الاقتصادي، وظلت الفجوة كبيرة بين الرغبة الاجتماعية في التخصصات وقدرات الاقتصاد المحلي وسوق العمل الاستيعابية.

وتتطرق الدراسة إلى الجامعات والكليات القائمة في قطاع غزة وتوزيعها والدرجات التي تمنحها، كونها أكثر الجهات التي ترفد سوق العمل بالخريجين، كالآتي:

3.2 الجامعات والكليات في قطاع غزة:

يشكل العنصر البشري أساس التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تعاني من نقص في الثروات والموارد الطبيعية، ويعتبر العنصر البشري أساس كل تقدم علمي وتكنولوجي، حتى في حال توافر رأس المال، فالموارد البشرية المدربة والماهرة والفاعلة تؤثر كمياً ونوعياً في المجالات كافة، ويتجه الحاصلون على شهادة الثانوية العامة سنوياً إلى الجامعات والكليات الجامعية والتقنية العاملة في قطاع غزة، بهدف رسم معالم مستقبلهم حيث تنشط في القطاع (29) مؤسسة مصنفة على النحو التالي: (6) جامعات تقليدية (واحدة حكومية، ثلاث خاصة، اثنتان عامة)، (2) جامعات تعليم مفتوح (واحدة عامة وأخرى خاصة)، و(10) كليات جامعية (خمس حكومية، أربع خاصة، واحدة عامة)، و(8) كليات متوسطة (واحدة حكومية، اثنتان عامة، ثلاث خاصة، واثنتان بإشراف وكالة الغوث الدولية)، و(2) بوليتكنك (اثنتان خاصة)، (1) أكاديمية دراسات عليا (خاصة).

وبلغ عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في محافظات قطاع غزة (85660) طالب/ة من بينهم (38312) من الذكور، و (47348) من الإناث، وموزعين حسب الدرجة العلمية على النحو التالي: (3.4%) دراسات عليا، و (0.4%) تأهيل تربوي، (78.1%) بكالوريوس، و(16.0%) دبلوم متوسط، (0.6%) دبلوم مهني، و(1.5%) سنة تحضيرية.[37].

ويستعرض الجدول الآتي أعداد وتفصيل الجامعات والكليات والطلبة وأعدادهم من أجل الحصول على تصوّر حول أعداد الخريجين الذي ينتقلون سنوياً إلى سوق العمل.

(37)وزارة التربية والتعليم العالي، مرجع سابق.

جدول رقم (١) يوضح الجامعات والكليات الجامعية والمتوسطة في قطاع غزة مرتّبة وفقاً لسنة التأسيس[38]:

الجامعات				
م	الجامعة	سنة التأسيس	عدد الطلبة الحالي	الدرجات التي تمنحها
.1	جامعة الأقصى	1991م	16630	البكالوريوس– الماجستير
.2	الجامعة الإسلامية بغزة	1978م	18488	البكالوريوس– الماجستير – الدكتوراه
.3	جامعة القدس المفتوحة	1985م	11903	البكالوريوس– الماجستير
.4	جامعة الأزهر	1991م	12675	البكالوريوس– الماجستير – الدكتوراه
.5	جامعة فلسطين	2005م	6041	دبلوم متوسط– بكالوريوس
.6	جامعة غزة	2007م	1262	دبلوم متوسط– بكالوريوس
.7	جامعة الأمة للتعليم المفتوح	2007م	1987	دبلوم متوسط– بكالوريوس
.8	أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا	2010م	173	ماجستير
.9	جامعة الإسراء	2013م	899	بكالوريوس
الكليات الجامعية				
.10	كلية فلسطين للتمريض- خان يونس	1976م	512	دبلوم متوسط– بكالوريوس
.11	بوليتكنك المستقبل التطبيقي	2009م	0	دبلوم متوسط– دبلوم مهني
.12	الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- خان يونس	1990م	2209	دبلوم متوسط– بكالوريوس
.13	كلية تنمية القدرات الجامعية	1995م	133	دبلوم متوسط– بكالوريوس
.14	كلية فلسطين التقنية	1992م	1088	دبلوم متوسط– بكالوريوس
.15	الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية	1998م	5418	دبلوم متوسط– بكالوريوس
.16	الكلية العربية الجامعية للعلوم التطبيقية	1999م	348	دبلوم متوسط– بكالوريوس
.17	كلية العودة الجامعية	2008م	589	دبلوم متوسط– بكالوريوس
.18	كلية الرباط الجامعية	2009م	64	بكالوريوس
.19	كلية الصحابة الجامعية	2014م	113	بكالوريوس
كليات المجتمع المتوسطة				
.20	كلية مجتمع تدريب غزة (الأنروا)	1953م	624	دبلوم متوسط
.21	كلية الدراسات المتوسطة- جامعة الأزهر	1996م	2260	دبلوم متوسط
.22	كلية الدعوة الإسلامية (ديرالبلح- الشمال)	1999م	437	دبلوم متوسط– بكالوريوس
.23	كلية النهضة	2002م	140	دبلوم متوسط– بكالوريوس
.24	كلية مجتمع غزة للدراسات السياحية والتطبيقية	2004م	194	دبلوم متوسط
.25	بولتيكنيك فلسطين	2005م	360	دبلوم متوسط
.26	كلية الزيتونة الجامعية للعلوم والتنمية	2009م	127	دبلوم متوسط– بكالوريوس
.27	كلية تدريب خان يونس (الأنروا)	2007م	119	دبلوم متوسط
.28	كلية مجتمع الأقصى للدراسات المتوسطة	2008م	568	دبلوم متوسط

(38) المرجع السابق

29.	كلية نماء للعلوم والتكنولوجيا	2009م	299	دبلوم متوسط
العدد الكلي للطلبة الحاليين			85660	

وفي هذا الإطار تشير احصاءات مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة إلى ارتفاع ملحوظ في أعداد الخريجين خلال السنوات الخمس الماضية، بالرغم من الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، والأمنية غير المستقرة، وعدم وضوح الصورة التي يمكن أن تبدو عليها في المستقبل، وأن الطلب على التعليم ظل مستقراً إلى حدٍ ما، الأمر الذي تظهره بوضوح أعداد الخريجين التي حافظت على نسبة عالية، وهذا ما تعززه الملاحظة بأن الفلسطينيين سواءً في الماضي أو الحاضر حرصوا على التعليم، نظراً للعلاقة الطردية بين التعليم وتحسين جودة الحياة على صعيد الفرد والمجتمع، إضافةً إلى ارتباط المكانة الاجتماعية للفرد بالتحصيل العلمي، لاسيما في ظل التحديات الكبيرة التي تعرضت لها القضية الفلسطينية.

ووفقاً للتنبؤات المستقبلية سيستمر تدفق الخريجين في قطاع غزة، بالنظر لاستمرار تمسك الفلسطينيين بالتعليم، خاصة أن بعض التسهيلات مثل المنح الدراسية التي تأتي من التعليم العالي، بالإضافة إلى أشكال الدعم المختلفة للطلبة من المؤسسات الداخلية والخارجية، ومراعاة مؤسسات التعليم العالي للطلبة سواء بتطبيق برامج التقسيط، والإعفاءات على الرسوم، واعتماد حالات الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى منح التفوق، كل هذه العوامل تؤكد إمكانية زيادة الأعداد في صفوف الخريجين حيث يمكن أن تصل إلى (22.000) خريج سنوياً [39].

3.3 إحصاءات البطالة في قطاع غزة:

3.3.1 إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

أشارت إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن معدل البطالة بين الخريجين الشباب في فلسطين بلغ (53%) خلال الربع الأول من العام (2017م)، بواقع: (36%) للذكور و(69%) للإناث، كما يسجل الخريجون من تخصص العلوم الطبيعية أعلى معدل بطالة بين الخريجين إذ بلغت نسبتهم (70%) من المجموع العام، بواقع: (48%) للذكور و(78%) للإناث، فيما سجل الخريجون من تخصص الصحة أدنى معدل بطالة إذ بلغت نسبتهم (32%)، بواقع: (19%) للذكور و(49%)للإناث [40]، بينما بلغ معدل البطالة بين الشباب في فلسطين (الفئة العمرية 15 – 29 سنة) نسبة (40%)، وسجل أعلى معدل للبطالة بين الأفراد في (الفئة العمرية 20–24 سنة)، بواقع: (44%) مقابل (36%) بين الأفراد (25–29) سنة[41].

(39) عبدالفتاح حماد، مديرعام التعليم العالي، وزارة التربية والتعليم العالي، قابله: باسم أبو جريّ، بتاريخ (10،سبيتمبر،2017م)

(40)الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استعراض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني عشية اليوم العالمي للشباب. موقع إليكتروني، الرابط: goo.gl/kvRFxu .

(41) المرجع السابق.

3.3.2 إحصاءات وزارة العمل في قطاع غزة:

تعمل وزارة العمل على تشغيل الخريجين الجامعيين من الجامعات والكليات الجامعية والكليات والمعاهد المتوسطة، بشكل مؤقت، لمدة ثلاثة أشهر للخريجين براتب شهري قدره (1000 شيقل) لحملة البكالوريوس، ومبلغ (900 شيقل) لحملة الدبلوم. ووفقاً لأرقام برنامج التشغيل في وزارة العمل فقد استفاد عدد (186.573) خريج من كلا الجنسين من البرنامج منذ مطلع عام (2007م) وحتى نهاية يوليو (2017م)[42]، بواقع (179.573) منذ بداية (2007م) وحتى نهاية (2014م). هذا بالإضافة إلى (7000) منذ بداية (2015م) وحتى يوليو (2017م)، حيث تشير البيانات أن انخفاضاً كبيراً طرأ على أعداد المستفيدين من البرنامج منذ العام (2015م) قياساً بالسنوات السابقة[43].

وفي الفترة الممتدة من بداية العام (2008م) وحتى نهاية يوليو (2017م) سجل للاستفادة من البرنامج (295.510) خريج من اجمالي الخريجين/ ات في قطاع غزة[44]، من بينهم (23.115) خريج تتجاوز أعمارهم (60) عاماً، منهم (155.922) خرّيجة[45]. وهي أرقام تعبر عن مدى ازدحام سوق العمل الفلسطيني بالخريجين العاطلين عن العمل.

وتتنوع تخصصات الخريجين المسجلين في وزارة العمل لغرض العمل حيث تشير البيانات بأنه منذ بداية العام (2010م) وحتى نهاية يوليو(2017م)، تم تسجيل (93,845) خريج وخريجة في البرنامج، وهم: (41,326) خريج، و(52,519) خرّيجة[46]. يحملون درجات: "الدكتوراه، الماجستير، الدبلوم العالي، الدبلوم العام، البكالوريوس، الدبلوم المتوسط، والدبلوم المهني". وتوزع الخريجون على تخصصات ومجالات مختلفة منها "الهندسة، والمهن الصحية والبيئية، المهن الزراعية، المهن الإدارية، المهن التجارية والاقتصادية، المهن التقنية، المهن الجغرافية، المهن الرياضية، العلوم الإنسانية، القانون، التربية، الفيزياء، الكيمياء، الأحياء، اللغات والترجمة، التخصصات الدينية، علم المكتبات، الأمن، السياحة والفندقة، والفنون"[47]

3.3.3 إحصاءات وزارة الاقتصاد في قطاع غزة:

بلغ عدد العاطلين عن العمل في قطاع غزة وفقاً للبيانات والتقديرات في وزارة الاقتصاد الوطني نحو (203.000) في العام (2016م)، وبلغ معدل البطالة للأفراد من (29-20 سنة) الحاصلين على مؤهل جامعي أو دبلوم متوسط ما نسبته (67%).

---

(42) لم تتطرق الدراسة لما قبل العام (2007م). لأن الأرقام المتوفرة حول المستفيدين من الخريجين لدى وزارة العمل في قطاع غزة منذ ذلك التاريخ فقط.

(43) أيمن أبو كريم- نائب مدير عام التشغيل في وزارة العمل في قطاع غزة، قابله حسين حمّاد ، بتاريخ (2017م، 1 أغسطس).

(44) لم تتطرق الدراسة للحالة قبل العام (2008م) لأنها الأرقام المتوفرة لدى وزارة العمل في قطاع غزة حول أعداد المسجلين لبرنامج التشغيل المؤقت، وأرجعوا ذلك إلى أنه تاريخ انشاء قواعد البيانات الخاصة في الوزارة.

(45)أبو كريم، مرجع سابق.

(46) شرعت وزارة العمل بتحديث قواعد البيانات وحدّثتها لتشمل محاور الجنس والتخصص والدرجة العلمية منذ العام (2010م)، لذا اعتمدت الدراسة هذا التاريخ لعرض الأرقام التفصيلية.

(47) أبو كريم، مرجع سابق.

وهذه أرقام ونسب مرتفعة جداً وخطيرة، بالمقارنة مع معدل البطالة العام. وارتفعت نسبة البطالة في تخصصات جامعية بعينها بشكل يفوق المتوقع والمعقول، حيث بلغت في تخصص العلوم التربوية (75%) [48].

الفصل الثاني

الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للبطالة

تُعد معدلات البطالة المرتفعة في صفوف القوى العاملة من أهم القضايا الملحة في المجتمع الفلسطيني، لما لها من انعكاسات سلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والنفسي، وتتجاوز آثارها هدر عنصر العمل البشري، والخسارة الكبيرة التي يتكبدها الاقتصاد الوطني جراء الاستثمار في تخصصات تعليمية محددة دون استثمار الطاقات البشرية المؤهلة والمدربة، إلى ظهور مشكلات خطيرة مثل الفقر والجوع والتسول والجهل والجريمة والتطرف والعنف وتعاطي المواد المخدرة والزواج المبكر وارتفاع معدلات الطلاق في ظل غياب الاستقرار.

1. الآثار السياسية والاقتصادية:

- دفعت البطالة بالعمال إلى القبول بأجور متدنية أقل من الحد الأدنى للأجور من أجل العمل، فحرموا من العمل اللائق، وانخفضت القيمة العامة للأجور في قطاع غزة مقابل نسبة التضخم [49].
- تعد البطالة هدراً للموارد البشرية، حيثُ إن رأس المال البشري تتدهور إنتاجيته، ويقل عمره الإنتاجي بسبب البطالة، بالإضافة إلى التكلفة المالية التي تتكبدها الحكومة لإعالة العاطلين عن العمل، وأسرهم التي تختلف باختلاف مستوى المعيشة والإعانات المقدمة لهم [50].
- أسهم ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة إلى اعتماد مشاريع خلق فرص العمل المؤقتة، وبالرغم أنها تشكل احدى وسائل العلاج للبطالة، إلا أن الحلول قصيرة الأجل التي تم استخدامها لعلاج البطالة في قطاع غزة جاءت في بيئة اقتصادية وسياسية غير مستقرة، وبالتالي أصبح أثرها على الصعيد التنموي ضعيفاً. [51].
- يؤدى غياب فرص العمل إلى هجرة الكفاءات العلمية، ما يشكل استنزافاً للموارد البشرية، وخسارة للأموال التي انفقت على تعليم هذه الكفاءات.
- بطالة القوى العاملة تؤثر على حجم الإنتاج الفعلي للاقتصاد مقارنة بالإنتاج المحتمل، كما تؤدي إلى عدم الاستقرار، وتجعل العاطل عن العمل عرضةً للانقياد لأفكار غريبة عن المجتمع، ويسهل انقياده نحو الجماعات المتطرفة والإجرامية.

---

(48)أسامة نوفل– مدير عام الدراسات والأبحاث في وزارة الاقتصاد. قابله: باسم أبو جريّ. (2017م، 15 أغسطس).

(49)العجلة، مرجع سابق.

(50) القريشي، مرجع سابق.

(51)العجلة، مرجع سابق.

2. الآثار الاجتماعية:

- تُظهر البطالة الفوارق الإجتماعية، وتعزز الشعور بغياب المساواة وتكافؤ الفرص في كثير من الأحيان، مما يولّد الحقد والضغينة في نفوس العاطلين عن العمل وبالتالي يهدد وحدة المجتمع [52].
- تؤدي البطالة إلى عزوف كثير من الشباب عن الزواج بسبب عدم توفر الإمكانات المادية، مما يؤدي إلى تفكك الأسر، وارتفاع معدلات الطلاق، كما تؤدي البطالة إلى زعزعة الانتماء للوطن [53].
- تدفع البطالة العائلات الفقيرة المستفيدة من برامج الشئون الاجتماعية إلى تزويج أولادهم في سن مبكرة خوفاً من قطع المعونة عنهم إذا تجاوز الإبن الذكر الثامنة عشر ولم يواصل تعليمه.
- يفقد المجتمع جراء بطالة الخريجين طاقات إيجابية ضخمة كامنة في الشباب ينخفض جراءها الناتج المحلي الإجمالي، ويفقد المجتمع مبدأ المشاركة في القضايا الوطنية والمجتمعية [54].

2.1 الآثار الاجتماعية للبطالة من وجهة نظر الخريجين/ ات الجامعيين/ ات:

ترى عينة الدراسة من الخريجين/ ات الجامعيين/ ات أنّ الآثار الاجتماعية للبطالة تتمثل في الآتي[55]:

- **الهجرة الخارجية،** أشارت العينة إلى التفكير المتزايد والرغبة الكبيرة في الهجرة نظراً لحالة انسداد الأفق نحو إيجاد حلول للمشكلات، ونفاذ قدرتهم على تحمل هذه الظروف الكارثية وهي رغبة مشتركة بين الجنسين.
- **التدخين،** فقد عَبر بعض أفراد عينة الدراسة أن الحالة الضبابية التي يعيشونها دفعتهم للتدخين والإدمان، وأشار آخرون إلى أن المقاهي في محافظات غزة يرتادها كثير من الخريجين.
- **الأفكار المتطرفة والخطيرة،** أشار بعض أفراد العينة بأن هناك عدداً من الخريجين شكلت عوامل الفقر والفراغ دافعاً للالتحاق بالجماعات المتطرفة.
- **ضعف الروابط الأسرية،** أكد بعض أفراد العينة أن البطالة تسببت في حدوث تراجع في الروابط الأسرية لديهم، وارتفعت حدة الخلافات بين أفراد الأسرة سواءً أكانت النووية أم الممتدة، كما أثّرت البطالة على علاقة الابن بالأب وبالعكس، حتى على علاقة الزوج بالزوجة للخريجين المتزوجين، وتطور ذلك إلى الانفصال بين هؤلاء الأزواج، وكان من بين العينة من مرّ بتلك الظروف.
- **الانعزال،** فتور في العلاقات الاجتماعية، والعزوف عن الزواج لدى البعض والتوجه إلى الانتماء لأجسام سياسية دون قناعة.

---

(52) عاطف العسولي– أستاذ الخدمة الاجتماعية المشارك في جامعة القدس المفتوحة "فرع غزة". قابله: حسين حماد (2017م، 7 أغسطس).

(53)المرجع السابق.

(54)أبو مدللة، مرجع سابق.

(55) نتائج المجموعات البؤرية التي عقدت مع عدد (120) خرج وخريجة في محافظات غزة الخمس (خلال الفترة من 18 حتى 26 سبتمبر 2017م).

3. الآثار النفسية للبطالة من وجهة نظر المختصين:

- تعزز البطالة الشعور بالاغتراب والخواء، وهي من أصعب أنواع المشاعر التي قد يُبتلى بها الشباب، لأنها تضعف انتماءه لوطنه وأمته، فلا يعود يعنيه كثيراً ما يصيب هذا الوطن من أحداث ومشكلات، مما يولد لديه حالةً من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما تسهم البطالة بشكل أو بآخر في انتشار العنف في المجتمع بفعل التصرفات، التي قد تخرج عن إطار الأخلاق والقانون أو الدين، ويؤدي إلى شيوع الجريمة [56].
- تؤثر البطالة سلبياً على الحالة النفسية للخريج الجامعي، حيث يظهر عليه الشعور بالإحباط، وعدم الثقة بالنفس، كما ينمو لديه شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع، وعدم الإيمان بالنظام السياسي والاجتماعي والامتثال لهما مما يمهد إلى الانحراف والسلوك الإجرامي، ومن بينها جرائم الاعتداء على النفس (الانتحار)، ويتفاقم هذا الشعور كلما طال أمد البطالة.
- يتولد لدى الشخص العاطل عن العمل إحساس بالقلق والخوف من المستقبل، وعدم الشعور بالأمان، مما يتسبب في عدم إشباع حاجاته الأساسية، وقد يدفعه هذا الشعور إلى الانزلاق في مستنقع المخدرات، ويمكن أن يصل الشخص إلى حالة من الوهن النفسي وعدم التحمل، وقد تدفعه إلى العنف أو الانتحار أو الجريمة، أو تبني أفكار مغايرة لثقافة المجتمع[57].
- تطور الحالة النفسية للعاطل عن العمل، واستمرار وقوعه تحت الضغط، يمكن أن يسبب له أمراض نفسية كالاكتئاب والانطواء وفوبيا الناس وانفصام الشخصية والأفكار الانتحارية، أو أمراض عضوية كالسكر وضغط الدم والقلب؛ وهذه الأعراض والآثار النفسية تكون مضاعفة عند الخريجين والعاطلين العمل من ذوي الإعاقة، خاصةً أنهم درسوا وتعلموا ليفاجئوا بعدم الحصول على فرص عمل تساعدهم في بناء حياتهم وجني ثمار تحديهم بالنجاح، بالرغم من أن القوانين تساندهم وتدعمهم، إلا أن حالتهم الصحية تتراجع[58].

3.1 الآثار النفسية للبطالة من وجهة نظر الخريجين الجامعيين:

ترى عينة الدراسة من الخريجين الجامعيين والخريجات أنّ الآثار النفسية بسبب البطالة تتمثل في حالة: (الإحباط، وعدم الثقة بالنفس وبالآخرين، والعزلة الاجتماعية، الأرق وقلة النوم، والتوتر الدائم، والاكتئاب، والسلوك العدواني، والخوف من المستقبل، والغيرة من طبقة الموظفين، ومن الممكن أن تتطور هذه الأعراض لتصبح مرضيّة، في ظل استمرارها، وعدم حلها بصورة نهائية أو التخفيف منها.

(56) جميل الطهراوي– أستاذ الصحة النفسية المشارك في الجامعة الإسلامية بغزة. قابله: حسين حماد (2017م، 1 أغسطس).

(57) المرجع السابق.

(58) الطهراوي، مرجع سابق.

4. الفقر كأبرز تداعيات البطالة:

تعتبر البطالة مشكلة متشعبة، حيث يشكل الفقر أبرز تداعياتها. ويحدّ الفقر من قدرة الأفراد على التعبير والتأثير في القضايا الجارية خاصة الأزمات الاقتصادية، ويتنوع الفقر إلا أنه يرتبط بالحاجة والمال، ومنه ما هو ثابت وما هو طارئ، وقد يكون مطلقاً يستند إلى معيار مستوى المعيشة أو الاستهلاك، وقد يكون نسبياً يختلف من بلد إلى آخر باختلاف الدخل وكلفة تلبية الحاجات، وقد يكون مدقعاً أو ما يسمى بالفاقة، وهو المرتبط بالحد الأدنى من الغذاء الذي يضمن البقاء على قيد الحياة، ويشمل الفقر المدقع النقص في الدخل وفي الخدمات الأساسية [59].

4.1 الفقر، مؤشرات ومفاهيم:

تستند إحصائيات الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى دارسة شاملة قام بإعدادها الفريق الوطني لمكافحة الفقر، وتضم ملامح مطلقة ونسبية تستند إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة تتألف من (6)أفراد: (2 بالغين وأربعة أطفال)، والذي بني وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية للأسر، وفي عام (2009م) اختلفت تركيبة الأسرة المرجعية لتصبح (5) أفراد (2 بالغين و3 أفرد)، كما تم إعداد مؤشرات خط الفقر بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية جنباً إلى جنب مع احتياجات أخرى كالسكن والرعاية الصحية والتعليم والنقل والمواصلات والرعاية الشخصية والآنية والمفروشات، وغير ذلك من مستلزمات المنزل، وقد تم تعديل خط الفقر بشكل يعكس مختلف الاحتياجات الإستهلاكية للأسرة استناداً إلى تركيبة الأسرة: (حجم الأسرة وعدد الأطفال). الجدير بالملاحظة أن خط الفقر المدقع يغطي ميزانية الحاجات الأساسية من المأكل والمبلس والمسكن. [60].

وتعد غاية القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان واحدةً من أهداف التنمية التي اعتمدتها خطة التنمية المستدامة لعام (2030م)، التي اعتمدها قادة العالم في أيلول/ سبتمبر(2015م). ووفقاً لمفهوم الأمم المتحدة للفقر المدقع فهو يقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من (1.25) دولار في اليوم، وأشارت إلى أن الفقر أكثر من مجرد الإفتقار إلى الدخل والموارد ضمانا لمصدر رزق مستدام، حيث أن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الإجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على المشاركة في اتخاذ القرارات، لذا، يجب أن يكون النمو الاقتصادي جامعا بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ [61].

وأشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام (٢٠١١م) إلى أن ربع الأفراد في الأراضي الفلسطينية فقراء، حيث أظهرت مستويات المعيشة والفقر في الأراضي الفلسطينية عام (2011م) بأن (25.8%) من الأفراد في الأرضي الفلسطينية عانوا من الفقر بواقع (17.8%) في الضفة الغربية و(38.8%) في قطاع غزة، كما تبين أن حوالي (12.9%) من الأفراد في

(59) مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان. المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الانسان. موقع اليكتروني، الرابط: goo.gl/zB273z.

(60) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2013) معجم المصطلحات الإحصائية، فلسطين، رام الله.

(61) الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة (17) هدفاً لتحويل عالمنا، القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، تاريخ الإطلاع (10 نوفمبر 2017م)، [النسخة الإلكترونية] الموقع: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty/

الأرضي الفلسطينية يعانون من الفقر المدقع وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية للأسرة بواقع (7.8%) في الضفة الغربية، و (21.1%) في قطاع غزة[62]، يذكر أن الأزمات والإضطرابات والحروب التي تعرض لها قطاع غزة بعد عام (2011م) فاقمت من الأوضاع المعيشية ودفعت نحو الزيادة في معدلات البطالة ومستويات الفقر وسوء التغذية، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الفقر في صفوف الشباب بلغت حوالي (27%) وذلك خلال الربع الأول من عام (2017م).

4.2 الفقر وحقوق الإنسان:

يشكّل الفقر مشكلة من شأنها أن تقوّض منظومة حقوق الإنسان، كونه يحدّ من الحصول على السكن المناسب أو الغذاء أو الخدمات الصحية أو المياه الصالحة للشرب أو التعليم المناسب، ويصبح الفقراء أبعد عن المشاركة بفعالية في العملية السياسية، ويضطرون إلى العمل في بيئة غير آمنة وغير صحيّة، مما يمهد لانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان؛ لذا لا يجب النظر إلى القضاء على الفقر المدقع كمسألة من مسائل عمل الخير، بل كقضية ملحّة من قضايا حقوق الإنسان، كونه يتجاوز الحرمان من الموارد الاقتصادية والمادية ويشكل انتهاكاً لكرامة الإنسان، ويتسبب في تآكل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الحق في الصحة والحق في السكن والتعليم، وللحقوق المدنية والسياسية مثل الحق في محاكمة عادلة والمشاركة السياسية والأمن الشخصي [63].

وأشارت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان إلى الفقر بشكل غير مباشر وفي أكثر من موضع، حيث أكدّت على الحق في تمتع كل إنسان بالحقوق والحريات دون تمييز [64]، وأقرّ عدم جواز الاسترقاق والاستعباد وصورهما [65]، كما أكدّ على حق كل شخص في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته خاصةً المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية، والحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة [66]. وتصنف الأمم المتحدة منذ تأسيسها الفقر كإحدى قضايا حقوق الإنسان الرئيسة، حيث أكّدت على ذلك في عدة مناسبات، ومن خلال آلياتها المختلفة، وعلى الرغم من عدم ورود مصطلح الفقر صراحةً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أنه واحد من الموضوعات المتكررة والمتشابكة مع حقوق الإنسان الأخرى، وأحد أهم المحاور الرئيسة التي تعمل عليها لجنة العهد، فحقوق العمال والتمتع بمستوى معيشي لائق والحق في السكن والغذاء والصحة الجسمانية والعقلية، تتأثر بالفقر وتؤثر فيه، بل ويُعتبر الفقر إنكارا لحقوق الإنسان كافّة[67].

---

(62) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (10،يونيو،2012م)، مستويات المعيشة والفقر في الأراضي الفلسطينية (2011م)، فلسطين.

(63)الامم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. البعد المتعلق بالفقر في اطار حقوق الإنسان. (النسخة الإلكترونية)، الرابط: goo.gl/csqCtx.

(64) انظر المادة (2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(65) انظر المادة (4) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(66) انظر المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(67) الأمم المتحدة، مرجع سابق..

الفصل الثالث

بطالة الخريجين/ ات في محافظات غزة وآثارها على حقوق الإنسان

يعاني الخريجون/ ات الجامعيون/ ات في محافظات غزة من البطالة وهي تمس أوجه حياتهم كافّة، وتحول دون نيلهم حقوقهم، وتدفع بهم إلى الفقر بدرجاته المختلفة، ومن بين أهداف الدراسة التعرف إلى أشكال وحجم المعاناة التي يواجهونها عبر الحديث المعمق معهم وإفساح المجال لطرح تجاربهم وحقوقهم المنتهكة، وآثار البطالة على حياتهم الشخصية وانعكاسها على أسرهم ومستقبلهم.

وأجمع الخريجون/ ات خلال المقابلات المركزة – التي نظمت لخدمة الدراسة – على أن سوق العمل لا يستوعب نسبة معقولة من الأيدي العاملة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وسط الخريجين/ ات الجامعيين/ ات من حملة المؤهلات في ظل عدم وجود خطة واضحة لخفض الزيادة المضطردة في معدلات البطالة، وباتت الجهود المبذولة على هذا الصعيد مبعثرة وغير كافية، وفي سياق آخر تسيطر على عمليات التعيين إن وجدت إلى حدٍ كبير الواسطة والمحسوبية، وحتى بعيد إعلان المصالحة ما تزال الصورة ضبابية – حتى بعد إعلان المصالحة الداخلية – أمام الخريجين/ ات الذين لم يشعروا/ ن بأي انعكاس حقيقي وملموس على واقعهم ومستقبلهم بإتاحة فرص الحصول على وظائف، ومن التحديات الأخرى أمام بعض الخريجين/ ات هو عدم الاعتراف ببعض الكليات أو التخصصات حيث لم تزل الشهادات الجامعية تفتقر للتواقيع والاختام من الجهات الرسمية، والتي تمكنهم من ولوج سوق العمل بشكل رسمي أو استكمال الدراسات العليا.

وأشار الخريجون/ ات الجامعيون/ ات إلى أنّ عددهم الكبير، وغياب فرص العمل دفع بعض المؤسسات في القطاع الخاص والأهلي إلى استثمار طاقاتهم ومهاراتهم بدون أجر وحوافز والاكتفاء بمبدأ التطوع، مما ضاعف من معاناتهم، كذلك فإن البطالة أثّرت عليهم اجتماعياً ونفسياً بشكل كبير، وسيطرت عليهم حالة من الإحباط خففت من اندفاعهم نحو المطالبة بحقوقهم، فهم يكتفون بالمشاركة والتعبير عن واقعهم المزري عبر منصاتهم في مواقع التواصل الاجتماعي، وبالرغم من نشر تفاصيل الأوضاع التي يعانون منها على الصعيد النفسي والاجتماعي من خلال الكلمات والرسوم ومقاطع الفيديو، لكنها لم تحدث صدىً وتفاعلاً يذكر من قبل الجهات المسؤولة ولم يطرأ جديد على أوضاعهم. كما أشار عدد منهم إلى أنهم نظموا عدة فعاليات ميدانية لإيصال رسائلهم والمطالبة بحقوقهم المنتهكة، ولكنها تنتهي في كل مرة بالوعود والتطمينات.

وأكدوا أيضاً أنهم يعانون من انتهاكات منظمة لحقوقهم الإنسانية، كالحق في مواصلة التعليم، والحق في الزواج وتكوين أسرة، والحق في الصحة، والحق في مستوى معيشي ملائم، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية الحركة والتنقل، والحق في المشاركة السياسية وصناعة القرار: (الانتخاب والترشح)، ويتطلعون إلى وقف هذه الانتهاكات وإعمال واحترام حقوقهم الإنسانية.

وقبل البدء باستعراض آراء الخريجين الجامعيين والخريجات إزاء البطالة، تعرض الدراسة سمات عينتها، على النحو الآتي:

1. سمات عينة الدراسة:

استخدمت الدراسة أداة المقابلة الجماعية من خلال أسلوب المجموعات البؤرية لجمع المعلومات من الخريجين الجامعيين والخريجات من سكان محافظات قطاع غزة المختلفة، ومن تخصصات أكاديمية متعددة، كما يأتي في الجدول أدناه:

جدول رقم (2) يوضح: سمات عينة أفراد المجموعات البؤرية

النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة
ذكر	60	%50
أنثى	60	%50
المجموع	**120**	**%100**
العمر	**التكرار**	**النسبة**
أقل من 20 عاماً	3	%2.5
من 20 إلى أقل من 25 عاماً	50	%41.6
من 25 إلى أقل من 30 عاماً	44	%36.7
30 عاماً فأكثر	23	%19.2
المجموع	**120**	**%100**
المحافظة	**التكرار**	**النسبة**
شمال غزة	24	%20
غزة	24	%20
دير البلح	24	%20
خان يونس	24	%20
رفح	24	%20
المجموع	**120**	**%100**
حالة اللجوء	**التكرار**	**النسبة**
مواطن	42	%35
لاجئ	78	%65
المجموع	**120**	**%100**
ذوو الإعاقة	**التكرار**	**النسبة**
يعاني من إعاقة	5	%4.1
لا يعاني من إعاقة	115	%95.9
المجموع	**120**	**%100**
نوع الإعاقة	**حركية (2)**	**بصرية (3)**

2. تحليل النتائج ومناقشتها:

تستعرض الدراسة آثار البطالة على حقوق الإنسان، من وجة نظر عينة من الخريجين والخريجات على النحو الآتي:

2.1 الحق في العمل:

يعدّ غياب الحق في العمل سبباً رئيسياً في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للخريجين/ ات الجامعيين/ ات عينة الدراسة، لكون توافره يحمي حقهم بالتمتع في جملة الحقوق الأخرى التي قد تُنتهك نتيجةً لغياب العمل ومصدر الرزق، ونصّت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على أهمية الحق في العمل[68]، والحق في تلقي الأجر المناسب والحق في تقلد الوظائف العامة للدولة[69]. ويُعد انتهاك الحقُ في العمل السبب الرئيس والمباشر في وجود البطالة، فلو ضُمن العمل لما وجدت البطالة. وعند الحديث عن الحق في العمل لا يقصد فيه الوظيفة العمومية فحسب، بل يتعدى ذلك إلى الوظائف في المؤسسات الأهلية والخاصة، أو حتى العمل الخاص، ففي ظل انتعاش الاقتصاد يزدهر الحق في العمل، والعكس صحيح، ومن جهة أخرى اهتم القانون الأساسي الفلسطيني بالحق في العمل، وأوجبه لكل مواطن، وأقرّ بتوفيره بعدالة، كما كفل الحقوق المحيطة به كالتنظيم النقابي والحق في الاضراب[70].

بيّنت نتائج الدراسة أنّ جميع أفراد العيّنة لم يحصلوا على عمل دائم، وما نسبته (27%) من أفراد العينة لم يسبق لهم العمل، بينما (73%) من العينة سبق لهم العمل لكن بشكل مؤقت، وكان هذا العمل عبارة عن:

- **دورات بطالة تشغيلية مؤقتة:** عبر وزارة العمل الفلسطينية أو منظمات دولية مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أو مؤسسة (Mercy Corps)، أو غيرها من المنظمات الأهلية الدولية.
- **مشاريع محددة بفترات زمنية:** تنظمها وتعلن عنها المنظمات الأهلية المحلية، وتتنوع وفقاً لاختصاص عمل تلك المؤسسات.
- **العمل عن بعد:** العمل بواسطة الشبكة العنكبوتية: (الانترنت)، في مجالات لها علاقة بتسويق المنتجات لشركات مع الاستفادة بنسبة من ثمن البيع، أو من خلال تصميم المواقع الإلكترونية أو الصور المتنوعة، أو إنتاج أفلام فيديو مختلفة

(68) انظر الفقرة الأولى من المادة (23) في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على أنه "لكل شخص الحق في العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة". وانظر المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تنصّ على أنه "تعترف الدول الأطراف في العهد بالحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وتقوم باتخاذ تدابير مناسبة لصون هذا الحق. ويجب أن تشمل التدابير التي تتخذها كل من الدول الأطراف في هذا العهد لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق توفير برامج التوجيه والتدريب التقنيين والمهنيين، والأخذ في هذا المجال بسياسات وتقنيات من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مطردة وعمالة كاملة ومنتجة في ظل شروط تضمن للفرد الحريات السياسية والاقتصادية الأساسية".

(69) انظر الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (23) في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنصان على أنه "لجميع الأفراد، دون أي تمييز، الحق في أجر متساو على العمل المتساوي . ولكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية، وتستكمل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية". وانظر المادة (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تنصّ على أنه "تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بما لكل شخص من حق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية".

(70) انظر المادة (25) من القانون الأساسي الفلسطيني، التي تنصّ على أنّ "العمل حق لكل مواطن وهو واجب وشرف وتسعى السلطة الوطنية إلى توفيره لكل قادر عليه، وتنظم علاقات العمل بما يكفل العدالة للجميع ويوفر للعمال الرعاية والأمن والرعاية الصحية والاجتماعية، والتنظيم النقابي حق ينظم القانون أحكامه، والحق في الإضراب يمارس في حدود القانون".

الأهداف وبيعها لأفراد أو شركات في بلدان العالم، وأيضاً العمل في البورصة وترويج الأسهم، ويتم تحصيل الأجر عبر البنوك أو الحوالات أو بطاقات الائتمان.

- **التطوع:** أي العمل بدون عائد مادي في المؤسسات الحكومية أو الأهلية أو الخاصة، سواءً في مجال التخصص أم غير ذلك بهدف اكتساب الخبرة، ويوجد بعض المؤسسات التي تقدم للمتطوع مبلغ مالي متواضع أو تصرف له بدل المواصلات، ومعظم المؤسسات تكتفي بمنح شهادة خبرة للمتطوع.
- **العمل الخاص:** أي عمل الخريج في التجارة أو في المهن والأعمال المختلفة مثل التشييد والبناء والصناعة أو الزراعة، وبالأجرة اليومية، وهي ليست دائمة، ومرهقة جداً.

وأجمع/ ت الخريجون/ ات من عينة الدراسة على أن الاحتلال بانتهاكاته المتواصلة وإضعاف مقومات الاقتصاد الفلسطيني واستهداف المؤسسات الاقتصادية في القطاعات المختلفة، إضافةً إلى تراكم تأثيرات الانقسام السياسي، كلاهما يُعدّ من أكبر العلل والعقبات التي واجهت تنمية الاقتصاد، وحالت دون خلق وتوليد فرص العمل والوظائف، كما أشار أفراد العينة إلى ضرورة مراجعة المعايير التي تختار على أساسها وزارة العمل المستفيدين من برامج البطالة.

وحول وجهات نظر الخريجين/ ات الجامعيين/ ات عينة الدراسة حول دور المؤسسات الأهلية الفلسطينية في معالجة البطالة، وتوفير فرص عمل أجمعت العينة أن دورها ضعيف، وأكدوا أن المؤسسات تعتمد على الخريجين والخريجات في العمل تطوعاً وبدون أجر. ومن جانب آخر أصبحت صور البطاقات الشخصية والشهادات الجامعية تملأ أرفف المؤسسات والجمعيات الأهلية في انتظار فرصة عمل أو الحصول على المساعات الانسانية، والتي لا تكفي لسد احتياجاتهم، وأرجع عدد من أفراد العينة سبب ذلك إلى ضعف إمكانيات تلك المؤسسات وارتباطها بالتمويل الذي تتلقاه كمشاريع محدودة المدة، إضافةً إلى الحصار المالي المفروض على قطاع غزة.

وحول وجهات نظر عينة الدراسة حول دور القطاع الخاص في التخفيف من أزمة البطالة، فقد أوضحت العينة أن منشآت القطاع الخاص لم تسهم بشكل ملموس في الحدّ من البطالة، وعندما يتوجه الخريجون/ ات إلى تلك المنشآت للبحث عن عمل لا يجدونه؛ وأرجع أفراد العينة ذلك إلى ضعف تلك المؤسسات والمنشآت وتأثيرات الحصار الإسرائيلي، بالإضافة إلى أنّ معظم مكونات القطاع الخاص من المنشآت صغيرة الحجم يقوم عليها أصحابها وأبناؤهم وأقاربهم، وبحسب وجهات نظرهم فإن القطاع الخاص لا يستوعب إلا القليل حتى لو اعتمد على الواسطة في التوظيف.

وفيما يتعلق بمدى مساهمة المؤسسات الدولية، مثل: (الأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) في التخفيف من معدلات بطالة الخريجين، أشارت العينة إلى إن برامج هذه المؤسسات التشغيلية أسهمت بشكل كبير في التخفيف من أزمة البطالة من خلال دورات العمل المؤقت ولها وقع إيجابي محدود على حياة الخريجين والخريجات، كما أشار بعض أفراد العينة أن عدد الخريجين الذين يتم استيعابهم سنوياً في (الأونروا) أقل بكثير من المأمول بالنظر لحجم التعقيدات الاقتصادية ومؤشرات البطالة، حيث يتقدم الآلاف منهم بطلبات للحصول على فرص عمل إلا أنّ وكالة الغوث تستوعب أعداد قليلة منهم، كما اتفقت العينة على أن فرص العمل المؤقتة التي تنفذها تلك المؤسسات تقدم حلولاً مؤقتة للبطالة ولا تعالجها بشكل جذري.

وفي سياق متصل اتفق أفراد العينة أنه وعلى الرغم من قلة فرص العمل التي تتاح فإن الواسطة والمحسوبية لهما دورٌ كبيرٌ في حرمان الخريجين/ ات من تولي الوظائف، حيث تتناسب فرصة الحصول على وظيفة طردياً مع مكانة الأسرة المجتمعية أو منصب أحد الوالدين، ودرجاتهم الوظيفية أو مكانة الأقارب والمعارف، في الوقت الذي يُحرمُ الآخرون من تلك الفرص خاصةً من ينتمون لأسر فقيرة أو متوسطة الحال.

كما أشار عدد من أفراد العينة إلى أن الانتماء السياسي يشكل أحد المعايير المهمة في المجتمع للحصول على فرصة عمل، الأمر الذي استمر خلال فترة الانقسام السياسي، حيث يُشكل الإنتماء السياسي معياراً له أهمية وأولوية قبل الموافقة على قبوله في الوظيفة، أو قبول طلبات التطوع أو التدريب في بعض المؤسسات، التي تدور في فلك الأحزاب، ولا تستوعب الخريجين والخريجات في حال كان انتماؤهم مخالفاً لانتماء القائمين على المؤسسة، وأعطت العينة الانتماء السياسي درجة كبيرة كعامل مؤثر في الحصول على وظيفة.

ويتعارض مبدأ المحسوبية والواسطة مع ما تقرّه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بشأن الواسطة والمحسوبية، التي تكفل لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق على قدر المساواة ودونما تمييز بسبب الجنس أو المكانة الإجتماعية أو الانتماء السياسي[71]. وغياب هذه المحددات من شأنه أن ينتهك مبادئ المساواة والنزاهة والشفافية التي تقرّها تلك المواثيق والتي تحفظ للجميع حقّهم في تقلد الوظائف العامة[72].

ويعرّف القانون الفلسطيني لمكافحة الفساد: المحسوبية والواسطة، بأنهما: "اتخاذ الموظف قراراً أو تدخلاً لصالح شخص أو جهة غير مستحقة، أو تفضيلها على غيرها لاعتبارات غير مهنية، كالانتماء الحزبي أو العائلي والديني أو الجهوي للحصول على منفعة مادية أو معنوية" [73].

وفي سياق منفصل حظي بعض الخريجين الجامعيين والخريجات من عينة الدراسة بفرص عمل مؤقتة، حيث بيّنت النتائج أنّ نسبة (48%) من العيّنة امتدت فترات العمل إلى ما دون السنة الواحدة، بينما عمل ما نسبتهم (24%) لفترات تراوحت بين أكثر من سنة إلى سنتين، وما نسبته (21%) عملت لفترات تراوحت ما بين السنتين والأربع سنوات، فيما عملت نسبة (7%) من العينة لفترة تجاوزت الأربع سنوات. ووفقاً لآراء الخريجين/ ات أن هذه الفترات غير كافية لاتخاذ قرارات لها علاقة برسم المستقبل، فقط هي تساعد على إغاثة الخريجين/ ات وأسرهم لفترة محددة.

كما بيّنت النتائج أنّ ما نسبته (49%) من عيّنة الدراسة الذين سبق لها العمل، بأن عملها المؤقت انسحم مع التخصص الجامعي، فيما لم ينسجم معها نسبة (51%) من العينة، ما قد يشير إلى غياب التخطيط الأكاديمي وبخاصة أن الوافدين الجدد سنوياً يكتشفون الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات السوق وخصائصه الإدارية والاقتصادية والتطبيقات العملية، الأمر الذي جعل نسبة من أفراد العينة تتجه لوظائف لا تنسجم مع تخصصها وخبراتها الدراسية، هذا بالإضافة إلى ضعف الاستراتيجيات التي تسعى إلى موائمة مخرجات التعليم لحاجات سوق العمل الكمية.

وبعد انتهاء العمل المؤقت بالنسبة لعينة الدراسة ممن سبق لهم العمل، أو ممن لم يعملوا أو يعملن منذ التخرج جميعهم يواصلون البحث عن عمل بنسبة كبيرة، حيث بيّنت نتائج الدراسة أنّ ما نسبته (97%) من إجمالي العينة تبحث عن العمل، في حين لا تبحث عنه نسبة (3%) منها بسبب اليأس وفقدان الأمل بالعثور على فرصة عمل.

---

(71) انظر المادة (2) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص على أن "لكلّ إنسان حقُّ التمتُّع بجميع الحقوق والحرّيات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أيّ نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدّين، أو الرأي سياسيًّا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أيّ وضع آخر. وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييزُ علي أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلاً أو موضوعًا تحت الوصاية أو غير متمتّع بالحكم الذاتي أم خاضعًا لأيّ قيد آخر على سيادته".

(72) انظر الفقرة الثانية من المادة (21) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص على أن "لكلّ شخص، بالتساوي مع الآخرين، حقُّ تقلُّد الوظائف العامَّة في بلده". والفقرة (ج) من المادة (25) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي نصّت على أن "يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة 2 من العهد، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة : .. أن تتاح له، على قدم المساواة عموما مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده ".

(73) انظر المادة (1) من قانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005م، تعريف المحسوبية والواسطة.

وحول الطرق والأدوات التي من خلالها يتم البحث عن العمل، بيّنت نتائج الدراسة أنّ (30%) من العينة تبحث عن فرصة العمل من خلال المواقع الإليكترونية، بينما أوضح ما نسبته (25%) منها أنها تعتمد في البحث عبر برنامج التشغيل المؤقت لوزارة العمل، ونسبة (19%) سجلوا في بطالة (الأنروا)، ونسبة (16%) ترددوا على المؤسسات الأهلية للبحث عن عمل، كما بحثت نسبة (9%) عن العمل من خلال إعلانات الصحف اليومية والأسبوعية، فيما لجأت نسبة (1%) إلى جهات أخرى كالمعارف والأقارب بحثاً عن فرصة عمل.

ويتضح أن الخريجين/ ات يسلكون كل الطرق بحثاً عن عمل يؤمّن لهم الحياة الكريمة، كما أكدّ معظم المشاركين في المجموعات المركزة أنهم يبحثون عن عمل في القطاعات كافة، ولديهم الرغبة وعندهم القدرة على العمل، لكن دون جدوى. وأشار عدد من أفراد العينة أنهم يقبلون أو يَقبَلنَ بأي فرصة عمل، وإن كانت لا تتناسب مع التخصص الأكاديمي لهم.

وبحسب وجهات نظر الخريجين والخريجات فإنّ أزمة انقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة في محافظات غزة تشكّل تحدياً كبيراً أمامهم في معرض بحثهم عن فرص عمل خاصة للوظائف التي تُعلن إلكترونياً، وهي بحاجة للتيار الكهربائي لتشغيل الحواسيب أو للاتصال بالإنترنت، وتجدر الإشارة أن التيار الكهربائي يساعد في نظام العمل عن بعد، وعدم انتظام الكهرباء شكل تهديداً حقيقياً وصعوبة حقيقية أمام تحقيق أحلام الخريجين/ ات في بدء مشروع خاص، كون بدائل الكهرباء مكلفة مالياً.

من جانب آخر أجاب ما نسبته (34%) من عيّنة الدراسة على أن التخصص كان سبباً في عدم الحصول على عمل بدرجة كبيرة، بينما أجاب ما نسبتهم (36%) من العينة أنها سبب بدرجة متوسطة، وأجاب ما نسبتهم (9%) بأنها قليلة، فيما أوضح ما نسبته (21%) من العينة بأن التخصص ليس سبباً في عدم الحصول على عمل، وهذا يشير إلى أن ما نسبته (79%) من عينة الدراسة تعتقد أن التخصص الجامعي يُعد سبباً في عدم الحصول على عمل وبدرجات متفاوتة، وهذا ما يدفع إلى الاعتقاد بعدم جدوى دراسة التخصصات الجامعية التقليدية المشبعة بالخريجين، والكمّ الكبير الذي تفرزه تلك التخصصات بشكل دوري، ومدى تناسب ذلك مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني.

وتباينت آراء عينة الدراسة بين تأييد ومعارضة فكرة أن التخصص سبباً في تأخر العمل، ففي الوقت الذي أشارت فيه العينة أنّه يشكل سبباً أكد عددٌ من الخريجين أنهم درسوا في تخصصات حديثة وجديدة، وبالرغم من ذلك لم يحصلوا أو يحصُلن على فرصة عمل، مما يشير إلى أزمات وعقبات أكبر من التخصص تعترض طريق الخريجين في الحصول على وظيفة. كما أكدّ بعض أفراد العينة أنّ الخطأ كان من البداية في الالتحاق بتخصصات تخالف الرغبات بسبب سيطرة الوالدين وتدخلهم في اختيار التخصص للأبناء، وأشار العديد أن الالتحاق بالتعليم المهني أو التقني ربما يوفر فرصة أكبر.

2.2 الحق في الزواج وتكوين أسرة:

إن الزواج وتكوين الأسرة حق أساسي يحظى باهتمام على صعيد المواثيق الدولية[74]. وتبيّن نتائج الدراسة أنّ ما نسبته (79%) من عينة الدراسة من الخريجين/ ات الجامعيين/ ات هم/ ن من غير المتزوجين/ ات، منهم (6%) خاطبين/ات أو مرتبطين/ات، و(2%) مطلقات سبق لهن الزواج، و(21%) من العينة متزوجين/ات.

(74) انظر المادة (16) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتنصّ على أنه "للرجل والمرأة، متى أدركا سن البلوغ، حق التزوج وتأسيس أسرة، دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين، وهما متساويان في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله. ولا يعقد الزواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء كاملاً لا إكراه فيه. والأسرة هي الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة". وانظر المادة (23) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتنصّ على أنّ "الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية

وتعكس النسب عدم تمكن معظم الخريجين/ ات الجامعيين/ات العاطلين عن العمل من الزواج وتكوين أسرة، لأسباب مادية. وعزا نسبة (33.4%) من غير المتزوجين أسباب ذلك إلى عدم توفر المال، وأرجع نسبة (26.6%) من عينة الدراسة غير المتزوجين السبب إلى عدم إيجاد الشريك الملائم، بينما أرجعت نسبة (20%) منها ذلك إلى عدم توفر السكن الملائم، فيما أرجعته نسبة (20%) من العينة لأسباب أخرى مثل: (عدم توفر العمل، إغلاق المعابر وعدم التمكّن من السفر، والرغبة في إكمال التعليم العالي).

وفي سياق متصل، أشارت ما نسبته (84%) من عينة الدراسة من المتزوجين أنهم يعيلون أطفالاً بالإضافة إلى زوجاتهم أو أزواجهن، وهو ما يلقي بعبء إضافي ومضاعف في ظل البطالة، ويرى الخريجون/ ات من عينة الدراسة أنّ الزواج شيءٌ أساسي ومطلوب في مجتمعنا الفلسطيني، كونه يحقق الرضا الذاتي بالحياة، وتكوين الأسرة وإنجاب الأطفال، وجميع غير المتزوجين من عينة الدراسة أبدوا رغبتهم في الزواج، وفي هذا السياق عبرت الخريجات الجامعيات بألم عن واقعهن المشوّش والمقيّد بحكم العادات والتقاليد والأوضاع الاقتصادية، وأضفن أنَ الشبان المتقدمون للزواج يشترطون أن تكون الفتاة المرشحة للزواج موظفة، أو لديها عمل دائم.

2.3 الحق في الحياة والسلامة الشخصية:

يُعد الحق في الحياة من الحقوق الأساسية والملازمة لكل إنسان، ولا يجوز حرمان أي شخص من حياته حيث نصّت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على حماية حق الإنسان في الحياة والحرية والأمان على شخصه[75] وكون الحق في الحياة هو محور منظومة الحقوق، كما أشار القانون الأساسي الفلسطيني إلى هذا الحق [76]، الذي لا يجوز المساس به سواءً أكان بشكل مباشر أم غير مباشر، وعليه يكون الحق في الحياة والعيش بأمان من حق كل إنسان.

وحول مدى تأثير غياب فرص العمل على الأمن الإنساني للمجتمع، والتهديد الذي قد تفرضه على الحق في الحياة والأمن الشخصي لأفراد المجتمع، اتفق معظم عيّنة الدراسة على أن درجة تأثير البطالة خطيرة على الأمن الإنساني، حيث أجاب ما نسبته (85%) من العينة" بأنها كبيرة، بينما أجاب ما نسبته (11.6%) منها بأنها متوسطة، وأجاب ما نسبتهم (1.7%) بأنها قليلة، فيما أجاب نسبة (1.7%) من العينة بأن غياب فرص العمل لا يؤثر على الأمن الإنساني.

وهي إجابات تؤكدّ ارتباط حقوق الإنسان ببعضها البعض وعدم قابليتها للتجزئة، حيثُ إن انتهاك الحق في العمل أو الحق في تكوين أسرة أو أي حق آخر من جملة حقوق الإنسان يؤثر على الحق في الحياة والأمان الشخصي.

والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة. ويكون للرجل والمرأة، ابتداءٌ من بلوغ سن الزواج، حق معترف به في التزوج وتأسيس أسرة. ولا ينعقد أي زواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء كاملاً لا إكراه فيه. وتتخذ الدول الأطراف في هذا العهد التدابير المناسبة لكفالة تساوى حقوق الزوجين وواجباتهما لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله .وفى حالة الانحلال يتوجب اتخاذ تدابير لكفالة الحماية الضرورية للأولاد في حالة وجودهم". كذلك انظر المادة (10) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تنصّ الفقرة الأولى على "وجوب منح الأسرة، التي تشكل الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، أكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة، وخصوصا لتكوين هذه الأسرة، وذلك طوال نهوضها بمسؤولية تعهد، وتربية الأولاد الذين تعيلهم، ويجب أن ينعقد الزواج برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء لا إكراه فيه".

(75) انظر المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص على "لكلِّ فرد الحقُّ في الحياة والحرّية وفي الأمان على شخصه". والمادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على أن "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمى هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا".

(76) انظر المادة (32) من القانون الأساسي الفلسطيني، والتي تنص على أنّ "كل اعتداء على أي من الحريات الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للإنسان، وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها القانون الأساسي أو القانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتضمن السلطة الوطنية تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الضرر".

وحول مدى تأثير غياب فرص العمل على الأمن الإنساني للدائرة القريبة من الخريجين الجامعيين والخريجات عيّنة الدراسة والمحيطين بها من الأسرة والأقارب والأصدقاء والجيران، والتهديد الذي قد تفرضه على حقوقهم في الحياة والأمن الشخصي، اتفق معظم الخريجين الجامعيين والخريجات من عيّنة الدراسة على أنها تؤثر على الأمن الإنساني للمحيطين بنسبة (77%)، وهو ما يعكس مدى تأثير البطالة على الفرد وعلى المجتمع، فيما أجاب نسبة (23%) من العينة بأن غياب فرص العمل لا يؤثر على المحيطين بهم.

ويرى الخريجون/ ات من عينة الدراسة أنّ حقهم في الحياة الكريمة منتهك بفعل البطالة التي يعيشونها، والتي تؤثر على جملة الحقوق الأخرى، فمجرد اعتمادهم على الآخرين في تأمين حاجاتهم يشكل انتقاصاً من إحساسهم بكرامتهم ويمس بخصوصيتهم.

2.4 الحق في الصحة:

يُعد الحق في الصحة أحد الحقوق الأساسية والتمكينية، فهي تمنح الفرد القدرة على ممارسة نشاطه وتحسين المستوى المعيشي له ولعائلته، ويحتاج الخريجون/ ات الجامعيون/ ات –كغيرهم– لحماية حقوقهم الصحية، خاصةً وأن البطالة التي يعيشونها تسبب لهم العديد من الأمراض العضوية والنفسية. هذا ونصّت المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على الحق في الصحة بشكل صريح[77]، وفرضت التزامات على الدول لتوفير مقومات الحق في الصحة لمواطنيها كافّة، وفي هذا الإطار نص القانون الفلسطيني صراحةً على الحق في الصحة، وتوفير التأمين الصحي للمواطنين كافةً[78].

وتبيّن نتائج الدراسة أنّ ما نسبته(4.1%) من الخريجين الجامعيين والخريجات عيّنة الدراسة تعاني من أمراض مزمنة، هي: (ضغط الدم، السكري، القلب، الربو، وقطع في الرباط الصليبي للساق)، كما تبيّن أنّ ما نسبة (28%) من عينة الدراسة ليس لديها أو عائلاتها تأميناً صحياً، في الوقت الذي يتمتع ما نسبته (72%) من العينة بخدمات التأمين الصحي، (27.9%) منها تتمتع بخدمات التأمين الصحي المجاني، في حين لدى (72.1%) من العينة تأمين صحي مدفوع الثمن.

ووفقا للنظام الإداري في وزارة الصحة الفلسطينية يقسم التأمين الصحي في محافظات غزة إلى (64) فئة مصنفة حسب معايير ذات علاقة بالعمل ومستوى الدخل، وتوفر الوزارة خدمات التأمين الصحيّ برسوم مخفّضة خاصة للفئات ذات الدخل المحدود: (أقل من الحد الأدنى للأجور). ومن الشروط الواجب توافرها في المستفيد عدم تلقيه دخل من مصدر آخر، ويتم تحصيل تعرفة سنوية مقابل التأمين الصحي بدون رسم اشتراك. ووفقاً للنظام المعمول به في وزارة الصحة يتم تحصيل الرسوم بحسب مستوى الدخل[79].

وفيما يتعلق بالعاطلين عن العمل بمن فيهم الخريجين العاطلين عن العمل، تم اقرار تعليمات جديدة منذ مطلع شهر مايو/ (2017م) بموجبها يحصل الخريج العاطل عن العمل على التأمين الصحي سنوياً وبشكل مجاني بشرط أن يرفق الخريج مع

(77) انظر المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تنصّ على أنه "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه، وتشمل التدابير التي يتعين على الدول الأطراف في هذا العهد اتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق، تلك التدابير اللازمة من أجل: (أ. العمل علي خفض معدل موتي المواليد ومعدل وفيات الرضع وتأمين نمو الطفل نمواً صحياً، ب. تحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية، ج. الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها، د. تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض).

(78) انظر المادة (22) من القانون الأساسي الفلسطيني، التي تنصّ على أنّه "ينظم القانون خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز والشيخوخة ، ورعاية أسر الشهداء والأسرى ورعاية الجرحى والمعاقين واجب ينظم القانون أحكامه، وتكفل السلطة الوطنية لهم خدمات التعليم والتأمين الصحي والاجتماعي.

(79) رأفت كراز– مدير دائرة التأمين المركزية بوزارة الصحة الفلسطينية. قابله: باسم أبو جريّ (2017م، 16، أكتوبر).

الطلب كتاب موقّع من وزارة العمل يثبت فيه بأنه لا يعمل، وعليه لا يتم تحصيل أي مبلغ مالي من وزارة الصحة نظير التأمين، ولكنّ الخريج الجامعي يدفع مبلغ (10) شواقل رسوماً لعضوية الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وبخصوص الطالب الجامعي فيحصل على التأمين الصحي المجاني حال أثبت ذلك بشهادة قيد من جامعته[80].

ويشكلّ التأمين الصحي ضمانة لحصول المواطنين على رعاية صحية، وتتراوح المبالغ التي يدفعها الخريجون/ ات الجامعيين/ ات عينة الدراسة أو عوائلهم/ن نظير خدمات التأمين الصحي من (صفر – 60 شيقل سنوياً).

ورغم أن ما نسبته (72%) من عينة الدراسة لديهم تأمين صحي، إلا أنها تتوجه عند العلاج إلى المراكز غير حكومية أيضاً. حيث تتجه نسبة (34%) من اجمالي العينة: (سواءً من لديهم تأمين صحي أم لا) للمشافي الحكومية لتلقي العلاج، بينما تتجه نسبة (38%) منها لعيادات (الأنروا)، وتتجه نسبة (23%) لعيادات الأطباء الخاصة، فيما تتجه نسبة (5%) فقط من العينة إلى العيادات التابعة للمنظمات الأهلية.

وأشار ما نسبته (93%) من أفراد العينة معاناتهم من مشكلات نفسية متفاوتة، واستعرضوا أهم الآثار النفسية التي يعانون منها بسبب البطالة على النحو الآتي:

- **الإحباط،** أشار المشاركون/ ات إلى شعورهم بالإحباط جراء الظروف المحيطة بهم، وبحثهم المتواصل عن عمل يخرجهم من المأزق دون جدوى، فهم بلا عمل يشغل فراغهم، بل وبقائهم بدون عمل يتسبب في تدهور صحتهم النفسية.
- **عدم الثقة بالنفس وبالآخرين،** حيث أوضح عدد من الخريجين/ ات عينة الدراسة أنهم يشعرون بعدم الثقة بأنفسهم وبالآخرين بدرجات أقل من المتوسطة.
- **العزلة الاجتماعية،** حيث أكدت عينة الدراسة أنها أصبحت تحب العزلة بدرجة كبيرة، وتلجأ لمواقع التواصل الاجتماعي عوضاً عن التواصل الطبيعي لمحاولة الاستمرار في الحياة الاجتماعية.
- **الأرق وقلة النوم،** لساعات طويلة في الليل.
- **التوتر الدائم،** والتشنج والعصبية تجاه أبسط المواقف.
- **السلوك العدواني،** الذي يسيطر على تعاملهم مع الآخرين.
- **الخوف من المستقبل،** الذي يسيطر عليهم في معظم الأوقات.
- **مشاعر الغيرة،** حيث أصبح يسيطر على هواجسهم، وأصبحت حادة وغير عقلانية.
- ومن بين الآثار النفسية برزت ظاهرة انتشار الإدمان على حبوب المخدرات بأصنافها الكيميائية: (الترامادول– حبوب الحساسية– والمورفين) بين صفوف الشباب ومن بينهم الخريجين، ولم تقتصر هذه الآفة على الذكور بل طالت بدرجة أقل الإناث أيضاً، فيما أكدّ بعض الخريجين أن الشبان أصبحوا يتعاطون الحبوب المخدرة بشكل واسع.

(80) المرجع السابق.

2.5 الحق في السكن:

يشكل الحق في السكن الملائم جوهر الحياة المستقلة للخريجين الجامعيين والخريجات، كما يُعد السكن الملائم من مقومات الحياة الأساسية، وهو من الحقوق المهمة التي أولتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان اهتماماً خاصاً لأهميته، وباعتباره أساساً لإعمال جملة من حقوق الإنسان الأخرى [81]. حيث فرضت على الدول والسلطات احترام هذا الحق، وحمايته والوفاء به، وإعمال الحق في سكن يتطلب توفير الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية والملائمة من الناحية الثقافية، ويعدّ انتهاك الحق في سكن مناسب من أبرز الانتهاكات التي يعاني منها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية عامة وبخاصة قطاع غزة، جراء سياسة هدم وتدمير المنازل التي تتبعها قوات الاحتلال على نطاق واسع النطاق، وفي هذا السياق أكد القانون الفلسطيني صراحةً في نصوصه على الحق في السكن[82].

وتبين نتائج الدراسة أن عينة الدراسة تقطن في مناطق حضرية وريفية مختلفة، حيث يسكن نسبة (59%) منها في مدن محافظات غزة المختلفة، ونسبة (29%) منها يسكن في مخيمات اللاجئين، فيما تسكن نسبة (12%) من العينة في القرى المختلفة في محافظات غزة.

وتسكن نسبة (82%) من عينة الدراسة في منازل مقامة على أراضي رسمية (طابو) تملكها أسرهم في محافظات غزة، بينما تسكن نسبة (10%) من العينة في مساكن مستأجرة، ونسبة (7%) منها تسكن لدى أقارب، فيما تسكن نسبة (1%) من العينة في منازل مقامة على أرضي حكومية: (غير رسمية أو مطوّبة).

وتعيش النسبة غير المستأجرة: من الخريجين/ ات الجامعيين/ ات من عينة الدراسة بنسبة (90%) في منزل العائلة، (حيث يعيش (52%) منهم/ن في غرفة بالشراكة مع الأخوة/ات، و(34%) في غرف مستقلة، و(14%) في شقة مستقلة في عمارة تملكها العائلة.

فيما تعيش نسبة (10%) المستأجرة من عينة الدراسة في منازل مستقلة تخصّها حيث يعيش (40%) منهم/ن في شقة ببناية، و(30%) في منزل مسقوف بالأسبستوس، و(20%) في منزل باطون، و(10%) في منزل مسقوف بالصفيح).

وتغطي نسبة ال(10%) المستأجرة من إجمالي العينة: (وهي من المتزوجين والمتزوجات) تكلفة استئجار المسكن من خلال العمل المؤقت الذي قد يحظى به أحد الزوجين بنسبة (25%) أو من خلال أحد الوالدين بنسبة (33.4%)، أو من أقارب بنسبة (25%) أو من أصدقاء بنسبة (16.6%) من العينة.

ولا يشعر الخريجون الجامعيون والخريجات من عينة الدراسة بالاستقلالية في مساكنهم/ن بنسبة (15%) من إجمالي العينة، في حين تشعر نسبة (85%) من العينة بالاستقلالية في مساكنها بدرجات متفاوتة، حيث تشعر نسبة (27%) منها بالاستقلالية بدرجة كبيرة، بينما تشعر نسبة (44%) بدرجة متوسطة، فيما تشعر نسبة (14%) منها بالاستقلالية بدرجة قليلة.

ويرى الخريجون/ ات العازبون/ ات من عينة الدراسة أنّ السكن أصبح عقبةً كبيرةً في طريق زواجهم، ويشكل توافر السكن المستقل معياراً تضعه الأسر والعائلات أمام الراغب بالزواج. وهو أمر يصعب تحقيقه في ظل البطالة المرتفعة، بل تشييد شقة

(81) انظر المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنصّ على أن "لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق فيما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه".

(82) انظر المادة (23) من القانون الأساسي الفلسطيني، التي نصّت على أنّ "المسكن الملائم حق لكل مواطن، وتسعى السلطة الوطنية لتأمين المسكن لمن لا مأوى له".

مستقلة في منزل العائلة أصبح متعذراً إن لم يكن مستحيلاً في ظل الأوضاع الإقتصادية، وجراء الحصار وشُح المواد الخام اللازمة للبناء، كما تطال المعاناة المتزوجين فهم إما يعيشون في منزل العائلة أو يستأجرون خارج منزل العائلة، وفي كلا الحالتين تحدث المشاكل، فبعض من يعيشون في منزل العائلة يؤكدون أنهم لا يشعرون وزوجاتهم بالاستقلالية، مما يهدد استقرار الحياة الزوجية.

2.6 الحق في مستوى معيشي ملائم:

كفلت المواثيق الدولية [83] لحقوق الإنسان حق كل إنسان في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء والكساء والمأوي، وحق الإنسان في تحسين الظروف المعيشية، بما يحقق الرفاه الاجتماعي للفرد وللمجتمع، وحثت الأمم المتحدة الدول على اعتماد طريق التعاون بينها لاتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق هذا الغرض[84].

وفي ظل معدلات البطالة والفقر ينخفض مستوى معيشية الخريجين/ ات الجامعيين/ ات، وتشير عينة الدراسة أن ما نسبته (63%) من العينة تعيل أو تساعد العائلة في المعيشة، وهو الأمر الذي يزيد من الأعباء والضغط النفسي على الخريجين في ظل هذا الواقع.

كما أظهرت النتائج أنّ نسبة (68%) من عينة الدراسة ليس لديها دخل ثابت، في حين أن نسبة (32%) يوجد دخل ثابت للأسرة، مصدره: (عمل أحد الوالدين بنسبة (31%)، عمل أحد الزوجين بنسبة (23%)، راتب تقاعدي لأحد الوالدين بنسبة (18%)، المساعدات من المؤسسات الإغاثية الرسمية وغير الرسمية، بنسبة (18%)، وعائدات أملاك بنسبة (10%).

ويعتمد ما نسبته (53%) من أُسر الخريجين/ ات الجامعيين/ ات – عينة الدراسة – على المساعدات (حيث تعتمد (37%) من تلك الأسر على المساعدات بدرجة كبيرة، ونسبة (44%) بدرجة متوسطة، ونسبة (19%) بدرجة قليلة).

ويتراوح متوسط الدخل الشهري لأسر الخريجين الجامعيين والخريجات من عينة الدراسة بين الفئات الآتية: الشريحة الأكبر وتبلغ نسبتها (59%) من هذه الأسر لا يزيد متوسط دخلها عن (1000) شيقل شهرياً، بينما (22%) من العينة يتراوح متوسط دخلها الشهري ما بين (1000– 1450) شيقل شهرياً، و(16%) من هذه الأسر يتراوح متوسط دخلها ما بين (1450 – 3000) شيقل شهرياً، فيما يتراوح متوسط دخول نسبة (3%) من هذه الأسر بأكثر من (3000) شيقل شهرياً.

ويؤكد الخريجون/ ات من عينة الدراسة أن المستوى المعيشي الملائم في غزة يرتبط إلى حدٍ بعيد بالعمل، فكلما تحسن مستوى العمل والأجر كلما ارتفع المستوى المعيشي، وأشار أفراد العينة أن حجم الدخل الشهري يحدد وجهة الإنفاق وأولوياتها، وفي ظل الإجراءات الأخيرة والحسومات التي لحقت برواتب موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية، أكد بعض الخريجين والخريجات أنهم وعائلاتهم يعيشون أوقاتاً صعبة، ويضطرون إلى إعطاء الأولوية للاحتياجات الأساسية من المأكل والمشرب، فيما أكدّ الخريجون والخريجات ممن يتلقى ذووهم الرواتب من السلطات في غزة أنهم يعيشون أوضاعاً قاسية في ظل تلقى ذويهم ما نسبته (50%) من الراتب، أما من لا يعمل ذووهم في وظائف (من عينة الدراسة) فكان حالهم مزري للغاية، فمنهم من يتلقى

(83) انظر المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(84) انظر المادة (11) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ذووهم مساعدات محدودة من وزارة الشئون الاجتماعية (لا تزيد عن 1000) شيكل وهي دفعات تصرف في أوقات غير منتظمة، لذا فإنّ مستوياتهم المعيشية منخفضة.

وفي السياق نفسه يؤكد الخريجون/ ات من عينة الدراسة من المتزوجين المستأجرين، أنهم يعيشون على الدخل الذي يأتيهم نظير العمل المؤقت أو الأعمال البدنية أو المساعدات من الأهل أو من المؤسسات المعنية، وعلى كل الأحوال هم بالكاد يوفرون أجرة المنزل، وتتراكم عليهم الديون، ويعيشون فقراً مدقعاً رغم أنهم من حملة الشهادات[85].

2.7 الحق في التعليم:

يحظى التعليم باهتمام دُولي بوصفه حقاً أساسياً ويشكل عاملاً حاسماً في التطور والنمو، خاصةً أن ثمة علاقة إيجابية بين مستوي التعليم والنمو الاقتصادي، والاستقرار السياسي، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ولم يقف الاهتمام بالحق في التعليم عند حدود الدول بل تجاوزه إلى الأمم المتحدة نفسها، وقد شهد تفهماً أوسع لدى أجسامها، وأصبح يُنظر إليه بوصفه حقاً تمكينياً، يُمكن البشر من الحصول على فرص أفضل، ويرفع من مستوى معيشتهم، كونه يمهد الطريق نحو تعزيز حقوق الإنسان الأخرى كالحق في الصحة، والحق في حرية الرأي والتعبير، والمشاركة الفعالة في المجتمع[86]

كما يتوجب على الدول أن تتيح التعليم العالي للجميع ولايقف هدف التعليم عند حدود تعليم وإكساب الفرد للمهارات والمعارف، بل يجب أن يستهدف التنمية الكاملة لشخصية الإنسان، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما يجب أن يعزّز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم، ولاشك في أن القانون الفلسطيني وفّر حماية للحق في التعليم وإن بقيت أوجه قصور واضحة في ضمان أن تشكل كلفة التعليم الجامعي المالية عائقاً أمام الفقراء لاستكمال تعليمهم[87].

وتبيّن نتائج الدراسة أنّ نسبة (7.5%) من عينة الدراسة تحمل درجة الماجستير، بينما تحمل نسبة (72.5%) درجة البكالوريوس، فيما تحمل نسبة (20%) من العينة درجة الدبلوم المتوسط، وبخصوص سنوات التخرج لأفراد عينة الدراسة فقد تخرّج نسبة (10%) منها قبل العام (2010م)، بينما تخرّج نسبة (52.6%) منها منذ بداية العام (2010) وحتى نهاية العام (2015م)، وتخرّج نسبة (20.8%) منها خلال العام (2016م)، فيما تخرّج نسبة (16.6%) من اجمالي عينة الدراسة خلال العام (2017م).

---

(85) المرجع السابق.

(86) انظر المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (13،14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..

(87) انظر المادة (24) من القانون الأساسي الفلسطيني، التي تنصّ على أنّ "التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة، وتشرف السلطة الوطنية على التعليم كله وفي جميع مراحله ومؤسساته وتعمل على رفع مستواه، ويكفل القانون استقلالية الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي، ويضمن حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والثقافي والفني، وتعمل السلطة الوطنية على تشجيعها وإعانتها، وتلتزم المدارس والمؤسسات التعليمية الخاصة بالمناهج التي تعتمدها السلطة الوطنية وتخضع لإشرافها.

جدول رقم (3) يوضح سنة التخرج لعينة الدراسة من الخريجين الجامعيين والخريجات:

سنة التخرج	التكرار	النسبة
قبل العام 2010	12	%.10
من بعد العام 2010 حتى 2015	63	%52.6
في العام 2016	25	%20.8
في العام 2017	20	%16.6
المجموع	**120**	**%100**

بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة (29) مؤسسة ، تخرّجت عينة الدراسة من (14) مؤسسة تعليمية منها، إضافة لخريجتين اثنتين درستا في جامعات خارجية، وهي على النحو التالي: جامعة الأزهر، الجامعة الإسلامية، جامعة الأقصى، جامعة القدس المفتوحة، جامعة فلسطين، جامعة غزة، جامعة الأمة، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، كلية فلسطين التقنية، كلية العلوم والتكنولوجيا، كلية مجتمع تدريب غزة (التابعة للأنروا)، كلية بولتيكنيك فلسطين، كلية دار الدعوة للعلوم الإنسانية، وجامعة صنعاء بدولة اليمن، وجامعة 6 أكتوبر بجمهورية مصر العربية.

وتباينت تخصصات عينة الدراسة، وإن كان العدد الأكبر منها درس تخصصات تربوية بنسبة (27%)، وتأتي التخصصات الإعلامية في المرتبة الثانية من أفراد العينة بنسبة (17%)، ثم التخصصات التجارية في المرتبة الثالثة بنسبة (15%) ثم التخصصات الأدبية في المرتبة الرابعة بنسبة (12%)، وتخصص الحقوق في المرتبة الخامسة بنسبة (10%)، ثمّ المهنية والصحية في المرتبتين السادسة والسابعة متساويتين في النسبة (7%) لكل منهما، وفي المرتبة الثامنة والأخيرة تأتي التخصصات الهندسية بنسبة (5%).

وتشير نتائج الدراسة إلى أن بعض طلبة الجامعات لا يختارون تخصصاتهم بمحض إرادتهم، بل إن هناك عوامل تتحكم في عملية الاختيار، من بينها: رغبة الأهل، وتقديراتهم لحاجة سوق العمل، ومعدل الثانوية العامة. حيث اختارت نسبة (93%) من عينة الدراسة التخصص بدرجات متفاوتة، بينما لم يكن بمحض إرادة ما نسبة (7%).

ورغم أهمية التعليم الجامعي، كونه المسئول –إلى حد كبير– عن تحديد مستقبل الطالب، وفي ظل تعدد الجامعات والكليات بقطاع غزة، تبيّن النتائج أنّ نسبة (7%) من عينة الدراسة لم تتلقَ التعليم الجامعي المناسب، وأوضحت نسبة (93%) من العينة أنها تلقت التعليم الجامعي المناسب بدرجات متفاوتة[88].

وحول التدريب العملي والميداني الذي يربط الدراسة النظرية للتخصصات الأكاديمية بالجانب العملي التطبيقي، تؤكد نسبة (9%) من عينة الدراسة أنها لم تتلقَ التدريب المناسب خلال فترة الدراسة، في حين أن نسبة (91%) من العينة تعتقد أنها تلقته بدرجات متفاوتة.

وتضيف النتائج أن ما نسبتهم (96%) من الخريجين والخريجات من عينة الدراسة اعتمدت على المنح (وزارة التربية والتعليم، منح التفوق، الشئون الاجتماعية، الإخوة، التبرعات الخارجية) أو على القروض الجامعية أو تقسيط أو تأجيل دفع الرسوم خلال دراستهم الجامعية.

(88) وفقاً لفهم وتقديرات المبحوثين/ات فقد ارتبط مفهوم التعليم المنايب بتوفر الأدوات المساعدة والمخابر وغيرها من أدوات التعلم التي تبني قدرات المتعلم وليست مرتبطة بمعايير الأمم المتحدة.

وحول التأهيل المتخصص بعد انتهاء فترة الدراسة الجامعية–والذي يأتي كمنشط للذاكرة ومحفّز للخريج والخرّيجة ومن شأن تلقيه أن يؤهلهم/ن لسوق العمل كما ينبغي– تؤكد الدراسة أن نسبة (37%) من عينة الدراسة لم تتلقَ التأهيل المتخصص بعد الدراسة، في حين أن ما نسبته (63%) أشارت إلى أنها تلقته بدرجات متفاوتة.

هذا وتحرص الأسر، بغض النظر عن المستوى المادي لها، على تعليم أبنائها. وأثبتت النتائج أن معظم الخريجين لديهم أشقاء أو شقيقات تلقوا التعليم الجامعي حيث بلغ عدد الأبناء المتعلمين في أسر الخريجين الجامعيين والخريجات من عينة الدراسة البالغة (120) مبحوث/ة، ما مجموعه (374) شخصاً، وبخصوص عدد من أنهى دراسته من أفراد أسر الخريجين بلغ عددهم (289) من بينهم (71) حصلوا على فرصة عمل مما يشير بوضوح إلى حجم المأساة بالنظر إلى عدد من حصلوا على فرص العمل. وأمام هذه الحقائق يرغب ما نسبته (73%) من عينة الدراسة في إكمال دراساتها العليا أملاً في تحسين فرصة الحصول على عمل يغير واقعها.

وحول التخصص الذي ستكمل فيه عينة الدراسة دراساتها العليا (ممن تسعى لذلك)، أكدت نسبة (60%) أنها ستكمل في التخصصات الأساسية التي درستها في المرحلة الجامعية الأولى، بينما (40%) من العينة ستحول مجال تخصصها في الدراسة العليا.

وأجمع الخريجون/ ات المشاركون في المجموعات المركزة على أنّ مرحلة الدراسة الجامعية تخللها العديد من التحديات والعقبات، وذلك بفعل الظروف التي فُرضت على محافظات غزة، وأهمها الانتهاكات الإسرائيلية والحصار، التي أفضت إلى تراجع الأوضاع الاقتصادية. هذا بالإضافةً إلى الانقسام السياسي الداخلي، الذي ألقى بظلال سلبية على تفاصيل الحياة اليومية للمواطنين وخاصة طلبة الجامعات.

وتلخص الدراسة التحديات التي واجهت عينتها خلال مرحلة الدراسة الجامعية، على النحو الآتي:

- تكاليف الدراسة، وعدم القدرة على تغطيتها، سواء كان ذلك على صعيد الرسوم الجامعية، أم تكلفة شراء الكتب والكراسات الجامعية وطباعة الأبحاث، أو مستلزمات أخرى كالملابس والمواصلات، وأكدّ معظم أفراد العينة أن مستوى الدخل الشهري لأسرهم محدود جداً مما صعّب عليهم تغطية التكاليف الدراسية.
- واجه الطلبة صعوبات في تأمين ثمن المواصلات حيثُ أُجبر بعض الطلبة في بعض الأحيان على السير على الأقدام من البيت إلى الجامعة، واضطر بعضهم إلى مبادلة الملابس مع أقرانه أو أقاربه أو أشقائه. وأضافوا أنهم اضطروا لاّدخار مصروفهم اليومي وحرمان أنفسهم من المأكل والمشرب داخل أروقة الجامعة لتوفير ثمن المواصلات والنفقات الأخرى، وفي هذا الإطار أكدّ عدد من الخريجين والخريجات عينة الدراسة أنّ الأمهات والأخوات اضطررن إلى بيع الحلي الذهبية لمساعدتهم/ن في تغطية التكاليف الجامعية.
- تأمين ثمن الكتب والكراسات الجامعية وطباعة الأبحاث شكل تحديّا كبيراً أمام الطلبة الجامعيين، خاصة أمام ظاهرة تعمد بعض المدرسين تبديل عناوين الكتب المطلوبة في كل فصل أو سنة دراسية، وبالتالي لايستطيع الطالب تأمينها عبر الاستعارة من زملائه أو أقرانه السابقين حيث تكون النسخ حديثة لم يسبق لأحد دراستها مما يضطر في النهاية إلى شراءها. وأشارت عينة الدراسة أن بعض الأساتذة يجنون أرباحاً عن طريق إقرار كراسات وكتب جديدة كل سنة دراسية بالاتفاق مع مكتبات بعينها بهدف طباعتها، ولم تلق شكواهم لإدارة الجامعات متابعة حقيقية.
- تعتمد الجامعات على نظام التسجيل الإلكتروني بهدف التحكم في عملية الولوج للملفات والأقسام، وهو إن كان للتسهيل والتنظيم، فهو يحرم الطلبة غير القادرين على تسديد الرسوم الدراسية من التسجيل أو إجراء أية عمليات على النظام الجامعي،

ويصبح الأمر مرهون بدفع الرسوم في خزينة الجامعة، وبمجرد انتهاء المدة المحددة للتسجيل تغلق الصفحة في وجه الطالب ولا يمكن تفعيلها إلا بعد دفع الرسوم، وهو الأمر الذي يضطر معه عدد من الطلبة إلى تأجيل الدراسة، وبالتالي تأخير تخرجهم من الجامعة وإطالة معاناتهم.

- ❖ أشار الخريجون/ ات من عينة الدراسة أن الأساليب التعليمية في الجامعات والكليات تعتمد على أسلوب التلقين، مما يؤدي إلى ظهور فجوة معرفية بين بعض التخصصات ومتطلبات سوق العمل.
- ❖ أوضح الخريجون/ ات عينة الدراسة أنّ الكثير من الطلبة/ ات الجامعيين/ ات يضطرون إلى الالتحاق بتخصصات لا تتناسب مع رغباتهم، ويدفعهم إلى ذلك عدة أسباب من بينها تدخل الأهل في اختيار التخصص الدراسي خاصة في صفوف الإناث "حيث أشارت بعضهن أن ذويهن رفضوا السماح لهنّ بالتقدم للمنح الخارجية، ولم يسمحوا لهنّ بالسفر وأجبروهنّ على دراسة تخصصات بعينها مثل تخصص التربية، وأيضاً بسبب ارتفاع قيمة الرسوم في بعض التخصصات حيث يضطر الطلبة للالتحاق بتخصصات تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية للأهل.
- ❖ يتلقى بعض الطلبة مساعدات مالية عبر المنح الدراسية والدعم الخارجي من بعض المؤسسات الأهلية أو القروض الجامعية ومنح التفوق أو منح وزارة التربية والتعليم أو وزارة الشئون الاجتماعية، وتحتاج المعايير والشروط المتبعة إلى مراجعة ورقابة مشددة من قبل الجامعات والكليات بحيث تكون هذه المعايير واضحة وشفافة، ويستفيد أصحاب الحق الفعلي منها.
- ❖ تؤثر أزمة انقطاع التيار الكهربائي بشكل مستمر على الطلبة خلال مرحلة الدراسة الجامعية، حيث أكد العديد من عينة الدراسة أنّ المهام والواجبات الدراسية المطلوبة يتعذر تسليمها في مواعيدها بسبب انقطاع الكهرباء، كما تؤدي إلى مضاعفة الجهد والسهر لساعات متأخرة وبرمجة فترات النوم ارتباطا بأوقات توافر التيار الكهربائي، مما تسبب في إرهاق الطلبة وضعف تركيزهم.
- ❖ عدد من الخريجين/ ات عينة الدراسة ممن كانوا على مقاعد الدراسة إبّان وجود المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة –قبيل الانسحاب منها في العام (2005م)– واجهوا صعوبات بسبب الحواجز ونقاط التفتيش وتقييد حرية الحركة والتنقل، علاوة على عمليات التوغل داخل التجمعات السكنية والمناطق المحاذية لحدود الفصل الشرقية والشمالية وحرمان الطلبة من الوصول إلى مقاعد الدراسة، وفي السياق نفسه حُرمَ العديد من الطلبة من الالتحاق بمقاعد الدراسة – بعد تسجيلهم/ ن في جامعات خارج قطاع غزة – في الوقت المناسب بسبب الإغلاق المتكرر للمنافذ والمعابر البرية خاصة معبر رفح، كما يواجه الأساتذة الجامعيين المشكلة ذاتها، حيث تضطر إدارة الجامعة إلى تأجيل المحاضرات بسبب تأخر وصول المحاضرين.
- ❖ غياب الانتخابات الدورية داخل أروقة الجامعات، وعدم وجود مجالس طلبة في بعض الجامعات، أو مجالس طلبة قوية وفعالة تمثل الطلبة وقضاياهم أفقد الطلبة أداة نضال مطلبية مهمة، وحدّ من قدراتهم على تحسين الشروط والمعايير الأكاديمية والإدارية، خاصة أن الفوز المتكرر والمسلم به لبعض الكتل الطلابية في الجامعات أدى إلى إضعاف هذه المجالس أمام إدارة الجامعة التي من شأنها مساندتهم ومناصرتهم وتحسين ظروفهم الدراسية، إضافةً إلى ممارسة الأطر الطلابية التمييز السلبي في تقديم المساعدات لصالح طلبة بعينهم.
- ❖ عبّر عدد من الخريجين/ ات لكليات أو تخصصات محددة من خشيتهم على مستقبلهم بسبب عدم اعتراف وزارة التربية والتعليم العالي ببعض التخصصات، والكليات والمعاهد التي درسوا فيها، وينتظرون بفارغ الصبر معالجة هذه المشكلة التي أصبحت مرهقة للعديد من الطلبة.

- شكّل التدريب العملي في المراحل النهائية للدراسة الجامعية عبئاً كبيراً على الخريجين والخريجات عينة الدراسة، في ظل تعقيد عملية اختيار مؤسسة التدريب وتزامن التدريب مع دراسة مساقات جامعية، ونظراً لغياب معايير التدريب الحقيقية تستمر الفجوة المعرفية بين الجانب النظري والعملي، بالإضافة إلى عدم قدرة الطلبة على شراء بعض الأدوات المساعدة في عملية التدريب كجهاز الحاسوب أو بعض لوازمه، أو أدوات تعليمية محددة.
- أشار الخريجون/ ات عينة الدراسة من ذوي الإعاقة، إلى أنّ معاناتهم مضاعفة خاصة خلال فترة الدراسة الجامعية، في ظل عدم مواءمة المباني الجامعية لذوي الإعاقات الحركية، أو عدم توافر المساعدات التعليمية لذوي الإعاقات البصرية أو السمعية، ومن جهة أخرى اشتكت الخريجات من كثرة عدد الكاميرات داخل أروقة الجامعة والكليات ما يقيد حرياتهن.
- يواجه عدد من الخريجين/ ات مشكلة تتمثل في حرمانهم من استلام الشهادة الجامعية بسبب تراكم الرسوم، حيث يعاني ما نسبته (20%) من عينة الدراسة من استمرار المشكلة حتى اللحظة.

النتائج والتوصيات

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج العامة والخاصة حول البطالة في صفوف الخريجين وآثارها على حقوق الإنسان، وهي على النحو الآتي:

1. النتائج العامة للدراسة:

- وصلت معدلات البطالة في العام (2017م) إلى حوالي (46.6%) وتعدّ البطالة في الأراضي الفلسطينية في أعلى مستوى بالمقارنة مع بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أن الشباب والنساء هم أكثر وأشد الفئات تضرراً، إذ يفتقر شابان من أصل خمسة شبان في القوى العاملة إلى وظيفة، وتصل في صفوف النساء إلى معدلات أعلى حيث أقل من امرأة واحدة تمارس العمل من كل خمس نساء
- تتجه نسبة كبيرة جداً من طلبة الثانوية العامة سنوياً إلى الدراسة الجامعية في الجامعات والكليات الجامعية والتقنية العاملة في محافظات غزة، وعددها (29) مؤسسة مصنفة على النحو التالي: (6) جامعات تقليدية، و(2) جامعات تعليم مفتوح، و(10) كليات جامعية، و(8) كليات متوسطة، و(2) بوليتكنك، (1) أكاديمية دراسات عليا (خاصة). يدرس فيها حالياً حوالي (85660) طالب/ة، وموزعين حسب الدرجة العلمية على النحو التالي: (3.4%) دراسات عليا، و (0.4%) تأهيل تربوي، (78.1%) بكالوريوس، و(16.0%) دبلوم متوسط، (0.6%) دبلوم مهني، و(1.5%) سنة تحضيرية.
- منذ العام (2012م) وحتى العام(2016م). وأعداد الخريجين العاطلين عن العمل كبيرة ومخيفة، خاصة وأن المجتمع في قطاع غزة فتي، ومن المرجح أن تتفاقم الأزمة في ظل اعتماد الجامعات والمعاهد سياسة توسيعية في التخصصات، مما تسبب في تدفق أعداد كبيرة من الخريجين سنوياً بما يتجاوز قدرة السوق المحلي الاستيعابية حتى في الظروف الطبيعية، هذا بالإضافة لغياب المشاريع والخطط الاستراتيجية التي تربط التعليم بأنواعه وتخصصاته المختلفة بحاجة سوق العمل.
- معدلات البطالة في محافظات غزة لها تداعيات سياسية واقتصادية على الخريجين/ات، وعلى الاقتصاد الفلسطيني، وعلى أوضاع حقوق الإنسان، تتلخص في: ضعف الانتماء والولاء للقضايا الوطنية، زعزعة الاستقرار الأمني والسياسي، ظهور العنف، تدني مستوى الأجور، انخفاض الإنتاج الفعلي للاقتصاد عن الإنتاج المحتمل، ارتفاع تكلفة إعالة العاطلين عن العمل وأسرهم، خسارة للأموال التي أنفقت على قطاع التعليم، انخفاض حجم الإيرادات، هدر للموارد البشرية ومضاعفة هجرة الكفاءات العلمية.
- الآثار الاجتماعية لزيادة معدلات البطالة على المجتمع الفلسطيني والخريجين/ ات وحقوق الإنسان، وتتلخص في: غياب المساواة وتكافؤ الفرص، نمو مشاعر الغيرة التي أصبحت حادة وغير عقلانية، عزوف الكثير من الشباب عن الزواج، التفكير في الهجرة للخارج، فقدان المجتمع للطاقات الإيجابية، ضعف الروابط الأسرية، ارتفاع معدلات الفقر، زيادة أعداد المدخنين، ظهور الأفكار المتطرفة والخطيرة، التوجه للانتماء لجهات حزبية وأجسام سياسية دون قناعة، انتشار ظاهرة التسول وانتشار عمالة الأطفال.

- الآثار النفسية لزيادة معدلات البطالة على الخريجين والخريجات والمجتمع وهي: الشعور بالإحباط، الشعور بالقلق، الشعور بفقدان الأمن والعزلة الاجتماعية، الشعور بالضغط النفسي بشكل مستمر، التوتر الدائم، تنمية شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع، الشعور بالاغتراب والخواء، وانتشار العنف في المجتمع والسلوك العدواني، الخوف من المستقبل.
- تراجعت حالة حقوق الإنسان وانخفضت مستويات المعيشة لدى شريحة واسعة من الأسر؛ بسبب غياب فرص العمل وتفشي البطالة، كما تولد شعور في أوساط الخريجين بأنهم أصبحوا عبئاً على الأسرة والمجتمع.
- غياب التخطيط السليم والاستراتيجي على الصعيد الحكومي فيما يتعلق بالبرامج والأنشطة والموازنات، التي من شأنها إيجاد معالجة شاملة وحكيمة لأزمة الخريجين، خَلَقَ مشكلةً كبيرة تهدد الاستقرار المجتمعي، وتتسبب في انتشار النزاعات والجرائم وما ينطوي عليه من تهديد جديّ للحق في الحياة.
- ارتفاع نسبة بطالة الخريجين/ ات أدى إلى اتساع رقعة الفقر، وقلل من القوة الشرائية، وبالتالي أضعفت من قدرة المنشآت على زيادة الإنتاج، مما أدى إلى الركود واضعاف النشاط الاقتصادي.
- الدراسة الجامعية للطلبة في الأراضي الفلسطينية عامةً وقطاع غزة خاصة لها دلالات مختلفة وتحديات، ومعاناة من نوع آخر قلما تجدها في أماكن آخرى بالنظر لحجم الانتهاكات شبه اليومية والهجمات العسكرية واسعة النطاق، وارتفاع مستوى الفقر، وتقييد حرية الحركة والتنقل، وفقدان الطلبة لرفاقهم وزملائهم، جراء ممارسات الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة.

2. نتائج الدراسة:

1. أجمع الخريجون/ ات الجامعيو/ ات أنّ سوق العمل الفلسطيني غير قادر على خلق وظائف وأماكن للعمل، وما تزال الصورة ضبابية بعد إعلان المصالحة الداخلية خاصة في ظل إحالة الآلاف من الموظفين المدنيين والعسكريين في محافظات غزة إلى التقاعد المبكر، وعدم حل مشكلة موظفي حكومة غزة السابقة، وعدم الحديث عن فتح المجال لإعادة التوظيف الحكومي في قطاع غزة.
2. يواجه الخريجون/ ات انتهاكات منظمة لحقوق الإنسان، جراء غياب احترام الحق في العمل، والحق في تقلّد الوظائف العامة، والحق في التعليم، والحق في الزواج وتكوين أسرة، والحق في الصحة، والحق في مستوى معيشي ملائم، كذلك الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية الحركة والتنقل، والحق في المشاركة السياسية وصناعة القرار (الانتخاب والترشح).
3. الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة وتدمير مقومات الاقتصاد الفلسطيني والمؤسسات الرسمية والعامة جراء الحصار المفروض على غزة وعمليات الاستهداف المتكررة، علاوة على الانقسام السياسي جميعها تسببت في تعطّيل القطاعات الاقتصادية، مما أدى لانخفاض الطلب على العمالة، ومهد إلى عمليات استغلال من بعض المؤسسات المحلية وأصحاب العمل الخاص.
4. تشكل أزمة انقطاع التيار الكهربائي بصورة مستمرة في محافظات غزة تحدياً كبيراً أمام بحث الخريجين/ ات عن فرص عمل، خاصة أن الوظائف يعلن عنها ويقدم لها إلكترونياً، ويتطلب تشغيل الحواسيب وجود تيار كهربائي، وفي غيابه حد من قدرة الخريجين/ ات على التنافس على فرص العمل المتاحة.

5. تلعب المؤسسات الدولية، مثل: (الأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، دور في التخفيف من أزمة البطالة وتبعاتها على حياة الخريجين/ ات بشكل مؤقت.
6. انتشار واعتماد الواسطة والمحسوبية بدرجة كبيرة في المؤسسات والدوائر الحكومية والخاصة وغير الحكومية أفقد الخريجين/ ات مبدأ تكافوء الفرص والمساواة.
7. البطالة لها تأثير كبير على الأمن الإنساني، خاصةً وأن بعض الخريجين/ ات مصابون/ ات بأمراض مزمنة، في ظل وجود عدد ملحوظ من الخريجين ليس لديه تأميناً صحياً، كما تتسبب البطالة في تراجع الحالة النفسية والتعرض لمشكلات نفسية من بينها الإحباط، العزلة الاجتماعية، الأرق وقلة النوم، التوتر الدائم، والخوف من المستقبل.
8. بعض طلبة/ ات الجامعات لا يختارون تخصصاتهم بمحض إرادتهم، بل هناك ظروف تحكم عملية الاختيار، كما لم يتلقَ بعض الخريجين التدريب المناسب، والعديد منهم لا يرغب في استكمال الدراسة العليا في مجال تخصص درجة البكالوريوس نفسه. ويواجه الطلبة/ ات تحديات جراء استمرار عدم الاعتراف ببعض الكليات أو التخصصات حيث لم تزل شهاداتهم الجامعية بحاجة للتواقيع والاختام من الجهات الرسمية لتصبح فاعلة، وتمكنهم من ولوج سوق العمل بشكل رسمي أو استكمال الدراسات العليا. كما يعاني الخريجون/ ات من مشكلة عدم استلام الشهادة الجامعية بسبب تراكم الرسوم الدراسية.

توصيات الدراسة

أشارت الدراسة إلى توسع ظاهرة البطالة، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية الكارثية المترتبة عليها، وتتداخل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية في تكريس البطالة كمشكلة تشكل مصدراً غير متناهي لعشرات المشكلات الأخرى كالفقر، والجريمة، والعنف والتطرف وإدمان المواد المخدرة، والطلاق والزواج المبكر وغيرها.

عليه وارتباطاً بالحقائق والاستنتاجات الرئيسة للدراسة التي أعدها مركز الميزان لحقوق الإنسان تلخص الدراسة أبرز توصياتها على النحو الآتي:

1. مطالبة المجتمع الدولي بضرورة الوفاء بالتزاماته القانونية والأخلاقية، والتحرك العاجل لإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة فوراً، كونه يضع العراقيل كافة أمام تحقيق التنمية، ووقف العقوبات الجماعية، وتسريع عملية إعادة إعمار قطاع غزة، ودعم الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية، وتوفير أشكال الدعم والمساندة للقطاعات الاقتصادية، والإسراع في توفير مدخلات الإنتاج من المواد الخام، وضمان حرية التبادل التجاري.
2. مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية لضمان تمتع الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير، وتجسيد الدولة الفلسطينية، من خلال إنهاء الاحتلال (الإسرائيلي) للأراضي الفلسطينية المحتلة، وتفعيل أدوات المحاسبة والمساءلة الدولية للحد من الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة والمتصاعدة لقواعد القانون الدولي الإنساني، وضمان حقوق ضحايا انتهاكات قوات الاحتلال في العدالة، ودعم الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية.
3. اتمام خطوات المصالحة الداخلية، وتقديم المصلحة الوطنية بما يحقق وحدة النظام السياسي على أسس ديمقراطية، وتفعيل مؤسساته وتوحيد الأنظمة والقوانين والإجراءات، تمهيداً لمعالجة جذرية للقضايا والأزمات بهدف الارتقاء بالبناء المؤسسي على أسس ديمقراطية بما يضمن حماية وتعزيز مباديء حقوق الإنسان والنزاهة والشفافية.
4. انشاء جهاز حكومي يعنى بالبطالة خاصة في صفوف الخريجين/ ات الجامعيين/ ات، ويعمل على جمع بيانات ومعلومات دقيقة حول أعدادهم وظروفهم المعيشية، وإرشاد الباحثين عن عمل وتوفير الموارد المالية، بموازة تدخل فعلي وحقيقي من الدولة لتنشيط الحركة الاقتصادية خاصة بعد الأزمات المريرة التي تعرض لها قطاع غزة على مدار السنوات الماضية.
5. ضرورة قيام الجهات الرسمية بوضع السياسات والإجراءات الكفيلة بمعالجة قضايا الفساد والواسطة والمحسوبية عند التوظيف وتفعيل مبدأ الكفاءة وتكافؤ الفرص بين الجميع بنزاهة وشفافية، وتحديد الحد الأدنى للأجور بما يتلاءم مع مستوى لائق للمعيشة، وتفعيل المواد الخاصة بتوظيف ذوي الأشخاص ذوي الإعاقة.
6. العمل على تطوير خطط استراتيجية تشارك فيها وزارة التربية والتعليم ووزارتي العمل والاقتصاد وغيرها من الوزارات ذات العلاقة، لربط التعليم العالي والمتوسط بسوق العمل، ومراجعة التخصصات التي أشبعت بالخريجين وتجسير الفجوة بين التخصصات الأكاديمية وحاجة سوق العمل، وتشجيع الطلبة على التوجه للتخصصات المهنية والتقنية.
7. إنشاء صندوق خاص بالخريجين والخريجات، توفر له الحكومة الموارد المالية اللازمة، لتشجيع ودعم ورعاية مبادرات المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وتشجيع الأفكار الريادية لمساعدة الخريجين على البدء بمشاريعهم الخاصة ما يخفف من وطأة البطالة ويسهم في تقوية وتطوير الاقتصاد، ويقلل من الطلب على المساعدة الاجتماعية للفقراء فقراً مدقعاً. على أن يعمل الصندوق على إنهاء مشكلات الخريجين/ ات الذين لم يتسلموا شهاداتهم بسبب تراكم الديون المتأخرة، ومعالجة قضايا التخصصات والمؤسسات الأكاديمية غير المعترف بها.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد، نهيل. دور الحكومة الفلسطينية في مواجهة مشكلة البطالة في محافظات غزة (2006– 2014م).
- أسامة نوفل– مدير عام الدراسات والأبحاث في وزارة الاقتصاد. قابله: باسم أبو جريّ. (2017م، 15 أغسطس).
- الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة (17) هدفاً لتحويل عالمنا، القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، تاريخ الإطلاع (10 نوفمبر 2017م)، [النسخة الإلكترونية] الموقع: http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty/
- الأمم المتحدة، مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان. البعد المتعلق بالفقر في إطار حقوق الانسان. (النسخة الإلكترونية)، الرابط: goo.gl/csqCtx.
- أيمن أبو كريم– نائب مدير عام التشغيل في وزارة العمل في قطاع غزة، قابله حسين حمّاد ، بتاريخ (2017م، 1 أغسطس).
- البنك الدولي، اقتصاد غزة على حافة الانهيار. موقع اليكتروني، الرابط: goo.gl/nQWGn9.
- جميل الطهراوي– أستاذ الصحة النفسية المشارك في الجامعة الإسلامية بغزة. قابله: حسين حماد (2017م، 1 أغسطس).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2017، 11 يوليو) الإحصاء الفلسطيني واللجنة الوطنية للسكان يصدران بياناً صحافياً يستعرضان فيه أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، تاريخ الإطلاع (5، نوفمبر،2017م)، الموقع: (http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=1974)
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2013) معجم المصطلحات الإحصائية، فلسطين، رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استعراض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني عشية اليوم العالمي للشباب. موقع اليكتروني، الرابط: goo.gl/kvRFxu.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الشباب ،2015 النتائج الرئيسية، (2016)، رام الله.
- الجهاز المركزي للإحصار الفلسطيني 2017. النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثالث 2017، دورة (تموز – أيلول 2017م). رام الله– فلسطين.
- الخالدي، رجا.(2016، 21إبريل) أبرز ملامح الاقتصاد الفلسطيني: التحديات أمام صموده والرؤى القائمة لمواجهتها، ورقة مقدمة في مؤتمر ماس الإقتصادي (2016م) رؤية جديدة للنهوض بالإقتصاد الفلسطيني، رام الله، فلسطين.
- رأفت كراز– مدير دائرة التأمين المركزية بوزارة الصحة الفلسطينية. قابله: باسم أبو جريّ بتاريخ (2017م، 16، أكتوبر).
- سمير أبو مدللة– أستاذ لاقتصاد المشارك في جامعة الأزهر بغزة. قابله: حسين حماد (2017م، 31 يوليو).
- سيف الدين عودة– رئيس قسم السياسة النقدية والأسواق المالية في سلطة النقد الفلسطينية. قابله: باسم أبو جريّ (2017م، 14 أغسطس).

- شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية، (2017م)، ورقة سياسات حول منظمات العمل الأهلي في قطاع غزة في مواجهة أزمة التمويل الخارجي، فلسطين.
- عاطف العسولي– أستاذ الخدمة الاجتماعية المشارك في جامعة القدس المفتوحة "فرع غزة". قابله: حسين حماد (2017م، 7 أغسطس).
- عبد الله كلاب– مدير عام التشغيل في وزارة العمل في محافظات غزة، قابله في مكتبه: حسين حمّاد (2017م، 2 أغسطس).
- عبد الهادي، عزت. إشكالات التشغيل في فلسطين، "نحو سياسة وطنية للتشغيل.
- عبدالفتاح حماد، مدير عام التعليم العالي، وزارة التربية والتعليم العالي، قابله: باسم أبو جريّ، بتاريخ (10،سيبتمبر،2017م)
- علا عوض– رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استعراض الواقع العمالي في فلسطين 2017 عشية عيد العمال العالمي. موقع اليكتروني، الرابط: goo.gl/WojXgF .
- القريشي، مدحت. (2006م)، اقتصاديات العمل، ط1، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار". التقرير الاقتصادي السنوي 2013م.
- زكي، رمزي. (1998م)، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، (226)، الكويت.
- مركز الدفاع عن حرية الحركة "مسلك". (2016، يناير 31). ورقة معلومات: قوائم مائلة للسواد، تاريخ الإطلاع (20 نوفمبر،2017م)، الموقع: http://gisha.org/ar/publication/3598/مازن العجلة– باحث اقتصادي في مركز التخطيط الفلسطيني. قابله: باسم أبو جريّ، (2017م، 14 أغسطس).
- مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2017م)، قسم قاعدة البيانات.
- مقداد، محمد، لبد، إسماعيل، أبو ظريفة، سامي، (2006م، 13–15 فبراير). مشكلة البطالة في قطاع غزة وسبل علاجها، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة، كلية التجارة الجامعة الإسلامية. غزة.
- مكتب العمل الدولي، (2017)، وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، جنيف، الموقع: https://goo.gl/xVt6PM
- مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان. المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الانسان. موقع اليكتروني، الرابط: goo.gl/zB273z.
- وائل الداية– مدير وحدة البحوث والدراسات التجارية في الجامعة الإسلامية بغزة. قابله: باسم أبو جريّ (2017م، 21 أغسطس).
- وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني. تباين معدلات البطالة بين الضفة الغربية ومحافظات غزة.
- وزارة التربية والتعليم العالي. الدليل الإرشادي لخريجي الثانوية العامة الخاص بالجامعات والكليات الفلسطينية المعتمدة "قطاع غزة". موقع اليكتروني، الرابط: goo.gl/JdDnzv.
- وزارة التربية والتعليم العالي، الكتاب الإحصائي السنوي للتعليم في محافظات غزة للعام الدراسي2017/2016م، غزة.
- وزارة الداخلية الفلسطينية. (2017، 19يناير). إحصائية: عدد سكان القطاع يتخى ال2 مليون و15 ألف نسمة، تاريخ الإطلاع: (10، أكتوبر، 2017م)، الموقع (https://moi.gov.ps/home/post/111699)

ثانيا: المراجع الاجنبية

- International Labor Office, (2017), the situation of workers of the occupied Arab Territories, [Electronic version], Geneva
- International Labour Organization. (2015) The 'Disemployment' Impact of the 2014 Conflict in Gaza: An ILO Damage Assessment and Recovery Strategy. From: https://goo.gl/ZNKx7j
- Office of the United Nations Special C oordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO). (2012). Gaza in 2020 Aliveable Place? [Electronic Version].
- United Nations Conference on Trade and Development. (2017). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people Developments in the economy of Occupied Palestinian Territory, [Electronic version] .Geneva.

مـركـز الميـزان لحقـوق الإنسـان
AL-MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

المكتب الرئيسي

فلسطين ـ قطاع غزة، مدينة غزة، حي الرمال الغربي، الميناء، (مقر السفارة الروسية سابقاً).

٩٧٢ - ٨ -٢٨٢٠٤٤٧ - ٩٧٢ - ٨ -٢٨٢٠٤٤٢

مكتب جبالـيا

فلسطين ـ قطاع غزة ـ محافظة شمال غزة، مخيم جباليا، شرق مفترق النرانس،

٩٧٢ - ٨ - ٢٤٨٤٠٠٤ - ٩٧٢ – ٨ -٢٤٨٤٠٠٥

مكتب رفـــح

فلسطين ـ قطاع غزة ـ رفح، شارع عثمان بن عفان، بناية قشطة، الدور الثاني.

٩٧٢ - ٨ - ٢١٣٠٨٠٦

www.mezan.org

info@mezan.org
Mezan@palnet.com

https://twitter.com/AlMezanCenter

https://www.youtube.com/user/mezancenter

www.facebook.com/search/top/?q=al mezan center for human rights